مركز بحوث ودراسات الدول النامية
CENTER FOR DEVELOPING COUNTRIES STUDIES

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد و العلوم السياسية

الأمم المتحدة وقضايا الجنوب

دراسة للنقاش

أعدها:

الدكتور عطية حسين الأفندي

الأستاذ المساعد، بقسم الإدارة العامة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

لتقديمها إلى الندوة التي يعقدها مركز دراسات وبحوث

الدول النامية

يوم الثلاثاء ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - الجيزة- مصر- ت.: ٥٧٢٨١١٦-٥٥.٥٧٢٨ فاكس: ٥٧١١٠٢٠
Faculty of Economics & Political Science-Cairo University-Giza-Egypt-Tel.:5728116-5728055 -Fax:5711020

الأمم المتحدة وقضايا الجنوب

دراسة للنقاش

أعدها

د. عطية حسين الأفندى. الأستاذ المساعد بالكلية

أ. خالد زكريا. المعيد بالكلية

دراسة مقدمة إلى ندوة «الأمم المتحدة وقضايا الجنوب»

التى ينظمها مركز دراسات وبحوث الدول النامية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الثلاثاء ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥

الأمم المتحدة وقضايا الجنوب

استهلال

أطلقت على الأمم المتحدة أسماء كثيرة بعضها صحيح الدلالة والبعض الآخر لا ينطبق على الواقع، من هذه المسميات «برلمان الانسان» و«مجتمع الأمم» و«منظمة الدول ذات السيادة» و«المنزل الزجاجى» تلك صحيحة الدلالة، ومن الصفات التى أطلقت عليها ولا تنطبق «الحكومة العالمية» و«الاشتراكية الزاحفة» وغير ذلك أما ما قيل فى وصف التغيرات التى لحقت وتلحق بالأمم المتحدة «أنك لا تستطيع أن تدخل مرتين إلى نفس الأمم المتحدة»، فأنه قول صحيح إلى حد بعيد.

لقد أظهرت الأمم المتحدة خلال الخمسين عاماً التى مضت من عمرها قدرة على البقاء والتكيف خليقة بأن تثير أعجاب حتى أشد نقادها ضراوة وإذا كان يمكن إرجاع جانب من هذه القدرة إلى توازن عالمى للقوى يجعل من نشوب حرب عالمية أمراً لا يمكن التفكير فيه، فإنه يمكن أيضاً إيعاز هذه القدرة إلى ميثاق المنظمة الدولية العالمية الذى يتسم بقدر من المرونة يمكنها من معالجة مشكلات والتعامل مع قضايا لم تكن تدور بخلد الذين وقعوا هذا الميثاق فى سان فرانسسيكو عام ١٩٤٥ ولاشك أن ميثاق الأمم المتحدة لم يكن وليد يومه، وإنما كانت هناك قبله محاولات وتمهيدات كثيرة[١] ولم يكن الاتفاق على نصوصه بين دول تختلف فلسفاتها ونظمها الاجتماعية ونظرتها إلى القانون الدولى العام بالأمر الهين أو اليسير.

الأمم المتحدة تجمع لدول ذات سيادة وما تستطيع القيام به أنما هو رهن بالأرضية المشتركة التى تلتقى عليها تلك الدول، وفى هذا السياق يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالى على أن إجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة فى يناير ١٩٩٣ كان أعادة تأكيد للألتزام، وعلى أعلى المستويات السياسية وبشكل لم يسبق له مثيل، بمقاصد ومبادئ الميثاق، وقد تنامى لدى الأمم المتحدة، كبيرها وصغيرها، الاقتناع بأن الفرصة قد سنحت من جديد لتحقيق أهداف الميثاق العظيمة: أمم متحدة قادرة على حفظ السلام والأمن الدوليين، وكفالة

العدالة وحقوق الانسان والقيام - كما جاء فى الميثاق - بتعزيز «الرقى الاجتماعى ورفع مستوى الحياة فى جو أفسح من الحرية»(٢).

وهذه القضايا اذا كانت تهم دول العالم جميعها فإنها بالتأكيد تهم دول الجنوب(٣) بدرجة أكبر.

فى هذا السياق يدور البحث والتحليل فى هذه الدراسة عن الأمم المتحدة وقضايا الجنوب ويمكننا أن نعرض له فى ضوء التقسيم التالى:

أولاً: الإطار النظرى:

ويعرض لطبيعة الأمم المتحدة كمنظمة دولية عالمية، دور الدول الكبرى فى إنشائها ونظام الأمم المتحدة والنظام الدولى.

ثانياً: أهم قضايا الجنوب فى أجندة الأمم المتحدة:

ونتصور تقسيمها إلى:

قضايا التنمية، قضايا سياسية.

ثالثاً: دول الجنوب والأمم المتحدة أو مطالب دول الجنوب:

ثم خاتمة البحث

ونود أن نؤكد فى البداية أن الهدف الرئيسى من هذه الدراسة هو أثارة النقاش وعصف الأفكار وليس تقديم تقرير عن أهم أعمال الأمم المتحدة وأكبر إنجازتها أو التسجيل لوظائفها فى معالجة قضايا الجنوب فتفصيل ذلك متاح على نطاق واسع، ومن ثم يصبح همنا هو تقديم افكار وعرض خلاصات ووجهات نظر نراها صحيحة ومنطقية إلى حد كبير ونطرحها فى قاعة الحوار العلمى ونستمع إلى الرأى فى شأنها وفى غيرها مما لم نقدر على استكماله، ومع ذلك نرفق عدة وثائق رسمية من الأمم المتحدة عن إنشائها وأهم التواريخ فى حياتها، وكذلك أهم إنجازاتها فى ملحق الدراسة، والله الموفق.

أولاً: الإطار النظرى

يتضمن هذا الإطار النظرى عرض طبيعة الأمم المتحدة كمنظمة دولية عالمية، ودور الدول الكبرى فيها وتأثير ذلك على أدائها لوظائفه ثم العلاقة بين نظام الأمم المتحدة والنظام الدولى.

طبيعة الأمم المتحدة:

الأمم المتحدة بدعة من صنع الدول، وهى ليست كياناً فوقياً، فاذا لم ترتفع الدول إلى مستوى الآمال التى أطلقتها وضمنتها فى الميثاق فما ذنب الأمم المتحدة كإطار، مجرد إطار لهذه الآمال، أن الأمم المتحدة ماهى إلا أداة من أدوات شتى فى التنظيم الخاص بالتعاون الدولى، وهى لم تحل محل الدول، ولم تقم لتسلبها سيادتها، ولم تكن بديلاً عن وسائل تعامل الدول التقليدية من مفاوضات ومساع حميدة ووساطة وتوفيق...وما إلى ذلك بل جاءت كوسيلة إضافية – على نطاق عالمى – لتسهل هذا التعامل فى وقت اتسع فيه نطاق الأسرة الدولية وتشعبت حاجاتها وتعقدت مشكلاتها.

ولقد مضى زمن طويل منذ وضع ميثاق الأمم المتحدة يقارب نصف القرن شهد العالم خلاله تحولات كثيرة وتطورات كبيرة لعل أبرزها ما حدث فى السنوات القليلة الماضية من أنهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى وتصاعد قوى دولية إلى مصاف الدول الكبرى مثل المانيا واليابان (حتى بالاقتصار على المعايير الاقتصادية) والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية وغير ذلك من التطورات التى دعت الكثيرين إلى المناداة باعادة هيكلة الأمم المتحدة حتى تواكب هذه التطورات وتتكيف مع تلك المستجدات. فالعالم اليوم فى نهاية عام ١٩٩٥ يختلف كثيراً عن العالم عام ١٩٤٥.

لقد عاشت الأمم المتحدة هذه الخمسين عاماً حياة حافلة بالتطورات والمتغيرات وبل المتناقضات وتعرضت لأزمات ومواقف عاصفة وكانت المحصلة برهاناً ساطعاً على قدرتها الحيوية على التطور والتكيف ومن ثم قدرتها على البقاء والاستمرار ساعية – ما أمكن – إلى تحقيق الأهداف المنشأة من إجلها.

ولعل مناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاماً من عمرها تكون فرصة للتفكير فى أداء الأمم المتحدة وتقويم ذلك الأداء وإمعان النظر فيما هو قائم والاطلال على المستقبل القريب

لاستشفاف ما يمكن أن يكون أو بالأحرى ما نتوقعه من هذه المنظمة الدولية العالمية، بالنسبة لدول الجنوب، وهو موضوع دراستنا.

غير أنه يحسن الإحاطة بأهم خصائص الأمم المتحدة ليكون التقدير والتقويم مثل التوقع محكوماً بإطار واقعى ومحدداً بأحكام موضوعية:

(١) تمثل الأمم المتحدة – بعالميتها وشمول اختصاصاتها وطبيعة اجهزتها – تنظيماً دولياً متقدماً عن كل ما سبقه، وبهذا تكون قد دفعت بالتنظيم الدولى إلى مدى غير معهود ورسخت فكرة المنظمة الدولية كأهم أدوات العصر لحكم العلاقات الدولية بحيث لم يعد القانون الدولى – فى ظل التنظيم الدولى المعاصر – قانون الدول فحسب بل وأيضاً قانون المنظمات الدولية.

(٢) أن الميثاق المنشئ للأمم المتحدة – على عكس عهد العصبة – مستقل عن معاهدات الصلح التى أنهت آثار الحرب العالمية الثانية فلقد جاء كل من الميثاق ومعاهدات الصلح فى وثائق مختلفة وتلك ميزة جديدة ولاشك لأنها تجعل مصير المنظمة مستقلاً عن هذه المعاهدات وما تثيره دائماً من خلافات.

(٣) أن الأمم المتحدة أنشئت لتكون عالمية تضم كل الدول وهذا ما توحى به النصوص، وان لم يكن قد نص عليه صراحة، وقد تحققت هذه العالمية فعلاً حيث يضم نظام الأمم المتحدة الآن من الأعضاء المؤسسين والمنضمين ما يشمل كل دول العالم تقريباً.

(٤) أن الأمم المتحدة قد أخذت – ولأول مرة فى تاريخ التنظيم الدولى – بمبدأ الأمن الجماعى كاملاً بشقيه الوقائى والعلاجى.

(٥) أنها لا تشكل حكومة عالمية، وأنما هى مجرد تنظيم للتنسيق بين سيادات الدول، فهى ليست (فوق الدول) أى أعلى فى سلطاتها من الدول الأعضاء فيها وإنما هى هيئة (بين الدول) تعمل على زيادة التعاون الدولى بينها، وذلك فى الحدود التى رسمت لها طبقاً للميثاق.

(٦) تأخذ الأمم المتحدة بمبدأ تقسيم الاختصاصات بين فروعها فعلى العكس من عهد العصبة يرفض ميثاق الأمم المتحدة مبدأ إزدواج اختصاصات الفروع الرئيسية، أى المساواة بينها فى الحقوق والمسئوليات وذلك نتيجة لما ترتب على تطبيق هذا المبدأ، أيام عصبة الأمم، من شل لحركتها فى بعض الأحيان.

(٧) أن الأمم المتحدة تشكل المحور الذى تدور حوله صور النشاط المختلفة فى ميدان العلاقات الدولية، ولذا فقد تقرر ربط نشاط المنظمات الاقليمية والمتخصصة بنشاط الأمم المتحدة حتى يتم التنسيق بينهما على وجه أكمل، فاعترفت الأمم المتحدة بدور المنظمات الاقليمية فى المحافظة على السلم وفى تنفيذ اجراءات القمع والقهر (الفصل الثامن من الميثاق) كذلك قررت الهيئة الوصل بينها وبين المنظمات الدولية المتخصصة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى (الفصل التاسع من الميثاق).

(٨) أن الأمم المتحدة، والحالة هذه، أداة لا تعمل فى فراغ وأنما فى محيط أسمه النظام الدولى، وهى مرآة للعلاقات السائدة فى هذا النظام تعكس ما فيه من صراع وتعاون، تدهور وتحسن....الخ.

(٩) كذلك فانه لا يجب أن يغيب عن بالنا أن الأمم المتحدة ذات بناء سياسى وقانونى من طبيعة خاصة إذ هى مجرد هيئة توفيق بين سيادة الدول وفكرة التنظيم الدولى، وإنها من صنع الدول الكبرى التى قررت لنفسها حقوقاً متفوقة نسبياً، وأيضاً لا يجب أن ننظر إلى الأمم المتحدة نفس نظرتنا إلى جهاز قضائى يتمتع أعضاؤه بالاستقلال والحياد وتخلص فيه الضمائر وتسمو فوق الأهواء بل هى هيئة دولية تتحكم فيها المصالح والأغراض، وأن مجلس الأمن – الجهاز الرئيسى فيها المناط به حفظ السلم والأمن الدوليين – مقيد بتشكيله وقواعد التصويت فيه وأن قراراته تصدر على أساس المقتضيات السياسية إلى حد كبير مع محاولة الموازنة بين المسائل السياسية والقانونية والدبلوماسية.

* فى هذا السياق وهذا الإطار أدت الأمم المتحدة عملها وتؤديه وإذا كانت عقود الخصومة التى سادت العالم أثناء الحرب الباردة قد حالت دون تحقيق الأهداف الأساسية للأمم المتحدة

وشلت إلى حد ملحوظ فعاليتها، فان السنوات العشر الماضية على وجه التقريب قد شهدت تطورات ملحوظة فى أداء منظومة الأمم المتحدة جديرة بالتسجيل والتحليل والتقويم.

* الدول الكبرى فى الأمم المتحدة:

تلعب الدول الكبرى دوراً حاسماً ومتميزاً بالنسبة لنشاط ووجود الأمم المتحدة، والأساس فى هذا الدور هو مبدأ السيادة السياسية حيث أن مبدأ السيادة القانونية كما يقرر البعض(٤) ليس الا قاعدة شكلية أكثر منها واقعية تضع ستاراً وراء الاختلافات الهائلة بين الدول فى القدرات والموارد والمصالح والالتزامات والتعهدات والتورطات، وتمنح الدول الصغيرة نفوذاً لا يتناسب مع قدرتها ولامركزها فى المنظمات الدولية وهو الأمر الذى يثبط همة الدول التى يقلل من شأنها على هذا النحو المفتعل ويهبط بالدور الذى تؤديه إلى الحد الأدنى.

هذه السيادة السياسية يعبر عنها البعض – مثل بيليه ولورنس – فى عبارات متشابهة(٥) فالأول يرى أن الدول ليست أكثر مساواة فى الحقوق منها فيما تملك من ثروة وقوة وبناء على ذلك ليست المساواة فى السيادة معادلة للمساواة فى القوة، ويرى الثانى أن التاريخ الحديث يكشف عن عددمن الحقائق يصعب تطابقها مع مبدأ المساواة الكاملة بين الدول فى السيادة(٦).

وانطلاقاً من المسوغات الواقعية التى تستند إلى مبدأ السيادة السياسية والمسوغات الوظيفية طبقاً للنظرية الوظيفية، كان للدول الكبرى دور كبير فى حياة الأمم المتحدة، وهذا الدور أصبح حاسماً عندما اقترن بالمسوغات السابقة بنوعيها بعض الامتيازات التى قررها الميثاق للدول الكبرى مثل حق الاعتراض، وحق العضوية الدائمة لمجلس الأمن وكذلك لمجلس الوصاية وغيرها من الحقوق المهمة التى قررها الميثاق للدول الكبرى. وهكذا اقترن كل من التفوق الواقعى والتسويغ العملى الوظيفى بالتمييز القانونى بحيث انتهى الأمر إلى أن تتمتع هذه الدول البكرى بوضع خاص – فى الواقع وفى القانون – يسمح لها بالقيام بدور حاسم فيما يتعلق بالمنظمة الدولية من أمور سواء تعلق الأمر بقراراتها أم تعلق الأمر بوجودها ذاته.

هذا الدور الحاسم الذى تمارسه الدول الكبرى يكاد يقوم على أساس ثابت وهو التأثير فى السياسة الدولية بما يلائم مصالح وأطماع هذه الدول الكبرى، وعلى الرغم من توافر عوامل

القوة للدول الكبرى – وهو ما يسمح لها بالتأثير المباشر وغير المباشر فى السياسة الدولية – فإنها تحتاج إلى ستار من الشرعية يظل تصرفاتها، وإنطلاقاً من هذا تحاول هذه الدول الحصول على ما يؤيدها من قرارات صادرة عن المنظمات الدولية، وهذا ما يفسر دعوة هذه الدول إلى إقامة منظمات دولية كما يفسر عمل هذه الدول داخل المنظمات الدولية. وهكذا نجد أن تأثير الدول الكبرى فى الأمم المتحدة يعود إلى عاملين أساسيين: ١– دور الدول لكبرى فى إقامة الأمم المتحدة، ٢– دور الدول الكبرى فى أعمال الأمم المتحدة وبصفة خاصة تمتعها بمميزات فى نظام التصويت.

أن التكنولوجيا المتقدمة جعلت العالم أصغر، وأصبحت الحكومات أكثر وعياً بالمصالح الواسعة المشتركة، والأمم المتحدة برهنت على أنه يمكن تنسيق مصالح كثير من الدول عندما يتاح مجلس للتعبير عنها Forum، ومع ذلك وفى كل الأحوال تظل المصلحة القومية للدولة تأتى فى البداية فى حسابات صانعى القرارات ثم يجئ المجتمع الدولى فيمثل المرتبة الثانية والدول تتصرف على أساس مصالحها القومية وليس على أساس مصالح المجتمع العالمى، وفى هذا السياق نجد أن اصطلاح المجتمع ليس مرشداً مفيداً فيما يتصل بالنظام الدولى بصفة عامة(٧).

ولعلنا نتذكر أنه كانت هناك ثلاثة نواح مسيطرة فيما يتعلق بالدول الكبرى عند إنشاء الأمم المتحدة:

١– أن المنظمة سوف لا تلعب أكثر من دور هامشى فى القضايا التى تتدخل فيها القوى الكبرى.

٢– أن المنظمة سوف تحتاط عند اتخاذ دور فعال فى مشكلة تبدو فى بؤرة التنافس بين الدول الكبرى.

٣– كان واضحاً أن رضاء الدول الكبرى وموافقتها ضرورية لتدخل فعال من جانب الأمم المتحدة فى قضايا معينة(٨).

أن الأمم المتحدة لم يقصد منها أن تحل الصراعات الكثيفة بين أعضائها الرئيسيين ويبقى الأمل فى أنها سوف تحتفظ بالصراعات الدولية الثانوية خلال حدود متفق عليها أو الوصول بها إلى نهاية.

وخلال السنوات الأربعين الأولى من عمر الأمم المتحدة (أى حتى عام ١٩٨٥) وفى ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كان هناك جهد ملموس وواضح يسعى نحو تحقيق الأهداف العظيمة للميثاق: حفظ السلام العالمى، احترام وصيانة حقوق الانسان، تحقيق رفاهية العالم من خلال التنمية الاقتصادية والتعاون الدولى، لكن مع ذلك كانت هناك مشكلات وعقبات تؤثر على هذه الجهود لعل أهمها أن الدولتين العظميين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى – كانتا تتجاوزان الأمم المتحدة، وتستخدمانها أقل وأقل فى الوقت الذى كان يجب أن تلعب فيه دوراً قادياً فى الشؤون العالمية[٩] والدليل على ذلك أن الأمم المتحدة لم تعد المقر الرئيسى للتفاوض بشأن المنازعات الدولية الخطيرة كما كانت قبلاً، وعلى سبيل المثال مادار بين واشنطن وموسكو خلال أحداث حرب أكتوبر سنة١٩٧٣ والزيارات السريعة لوزير الخارجية الأمريكية كيسنجر لموسكو، وزيارة رئيس الوزراء السوفيتى كوسيجين للقاهرة، والتى أدت إلى تجنب مواجهة مباشرة بين القوتين العظميين. إن مسلك القوتين العظميين فى العمل خارج الأمم المتحدة كان من أسبابه الجزئية التوسع فى عضوية الأمم المتحدة من ٥١ دولة حتى أصبح اليوم أكثر من ١٧٠ دولة بدون تغيير قاعدة «أن لكل دولة صوتاً واحداً» فبتعاظم عدد الدول غير المنحازة – خاصة من أفريقيا – فقدت الولايات المتحدة الأغلبية الآلية التى كانت لها فى الجمعية العامة وباقى فروع الأمم المتحدة، والاتحاد السوفيتى بدوره وجد آنذاك صعوبة فى التأثير على الأعضاء فى الأمم المتحدة، وأصبح المعسكر المسيطر فى تلك الفترة هى مجموعة الدول الأفريقية الاسيوية، وذلك بطبيعة الحال باستثناء مجلس الأمن[١٠].

ويمكن تلخيص الموقف الأمريكى والسوفيتى من دور الأمم المتحدة فى الآتى:

١- إن كلتا الدولتين العظميين كانتا – بصفة عامة – متفقتين على أن الأمم المتحدة ليست هى الصعيد المناسب للمفاوضات لتسوية المنازعات الدولية الخطيرة فى العلاقات الدولية المعاصرة. ويبدو كذلك أنهما كانتا متفقتين على أن نقل مثل هذه الصراعات إلى الأمم

المتحدة قد يسبب ضرراً فعلياً لعملية المساومة بينهما، وهو ما يؤخر التوصل إلى تسوية حقيقية. مثال ذلك أزمة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢، ومحاولات التوصل إلى وضع نهاية للصراع فى الشرق الأوسط(١١).

٢- إنه حتى اذا قبل الطرفان التفاوض خلال إطار الأمم المتحدة - مثل محادثات نزع السلاح - أو فى محتوى معاهدة متعددة الأطراف - مثل مشكلات الفضاء - فإن المنهاجية العملية للتوصل إلى تسوية نهائية سوف تظل المفاوضات الثنائية المباشرة بينهما، مثال ذلك معاهدة القمر ١٩٧٦، مشروع معاهدة منع الانتشار(١٢).

٣- ان الاتحاد السوفيتى لم يحاول حتى ذلك الحين أن يسوس عملية انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، والولايات المتحدةبدت أيضاً غير راغبة فى الإسراع باستخدام المحكمة فى تسوية منازعاتها الرئيسية، ودعوة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكى سنة ١٩٧٠ باللجوء إلى المحكمة العالمية ينطبق فقط على المنازعات الثانوية(١٣)، إن الدولتين العظميين، متأثرتين، مباشرة بمصالحهما القومية قد توصلتا إلى النتيجة نفسها، وهى أن أعمال حفظ السلام فى العالم أخطر بكثير من أن تترك للأمم المتحدة، وأنهما لذلك يجب أن يتشاركا فى المسئولية فى هذا الصدد. وأيا كان اتفاق «الجنتلمان» بين الدولتين العظميين فإن النتيجة هى تقلص دور الأمم المتحدة ليصبح هامشياً، فضلاً عن عدم رغبة الدولتين العظميين فى إجراء أى تعديل أو مراجعة لميثاق الأمم المتحدة، وهو ما تهدف إليه الدول النامية، وتعتبره ضرورياً(١٤)، وأستمر الحال كذلك حتى أنتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، والتى يمكن التأريخ لها بعام ١٩٨٥ حين تولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى.

لقد انطلق واضعوا الميثاق من افتراضات أساسية لحالة العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وهى افتراضات بنى عليها نجاح المنظمة، لأن قدرة وسلطات المنظمة تعتمدان، فى النهاية، لا على ميثاقها بقدر ما يعتمد على حالة العالم الخارجى حولها.

وكانت هذه الافتراضات كالتالى:

أولاً - تحالف الدول الكبرى، التى يفترض أن تحمل الأعباء فى مواجهة مشاكل العالم.

ثانياً - تواضع المنازعات التى سيشهدها العالم بعد التجربة المرة فى الحرب الكونية كما وكيفا.

ثالثاً - تحسن الأوضاع الاقتصادية لشعوب العالم عن طريق التوازن الصحيح التلقائى.

وعلى هذا الأساس:

(أ) منحت الدول الكبرى حق القول الفصل فى مهمة حفظ السلام والأمن الدوليين، إذ أعطاها الميثاق ذلك المركز الممتاز فى مجلس الأمن.

(ب) جاءت الأدوات التى نص عليها الميثاق لتسوية المنازعات الدولية أدوات تقليدية يمكن أن تتناسب مع منازعات الدول الصغرى فيما بينها، ومع الشكل العادى للمنازعات.

(ج) جاءت نصوص الفصل التاسع المتعلق بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى متلائمة مع الافتراض الثالث من حيث تشجيع التعاون الاقتصادى والرخاء الاجتماعى لا أكثر.

لكن الذى حدث كان مغايراً لما افترض تماماً، مادام العالم الخارجى الذى نسجت الأمم المتحدة فى فلكه ليس كما توقع العالميون، فلا غرابة أن الأمم المتحدة لم تمارس وتؤدى دورها كما تصور مهندسوها ودعاتها.

وما يهمنا فى دراستنا هذه، ما يتعلق بالافتراض الأول، ذلك أن تعاون الدول الكبرى المفترض سرعان ما عصفت به رياح الحرب الباردة وشبه الساخنة بين الشرق والغرب فانقلب الحلفاء أعداء، وأصبحت المنازعات بين «الكبار» أو بين أتباعهم هى ما يحتل جداول أعمال افرع الأمم المتحدة، وكانت النتيجة أن شكل عمل مجلس الأمن توجيها وتنفيذاً.

وحاولت الدول الأعضاء التغلب على الشلل الذى أصاب مجلس الأمن بسبب استعمال الفيتو المتكرر بتفويض الجمعية العامة بمهمة حفظ السلام عن طريق قرار الاتحاد من أجل السلام، وتبين بعد مدة أن ذلك كان تغلباً على الشكل دون الجوهر، فالعبرة كانت ولاتزال، لا فى أتخاذ القرار - وهو صعب فى حد ذاته - ولو كان حاسماً، بل العبرة فى وضع هذا القرار- ولو كان متواضعاً - موضع التنفيذ.

أكثر من ذلك، فالدول الكبرى «الوصية على السلم والأمن الدوليين» لم تفشل فى الارتقاء إلى مستوى مسئولياتها الدولية التى افترضتها لنفسها فحسب بل تجرأت على استعمال الأمم المتحدة كأداة فى خدمة مصالحها الوطنية الضيقة.

أن الولايات المتحدة بالذات، استعارت علم الأمم المتحدة ونفوذها الأدبى فى حربها الكورية، وتعودت أن يتكرر ذلك، خاصة وهى تعتبر المنظمة الدولية مدينة لها بالوجود ماليا على الأقل (حيث تسهم بنسبة ٣١,٥٢٪ من ميزانية المنظمة)، وهاهى تخرج بالصراع العربى الاسرائيلى من نطاق الأمم المتحدة لتنفرد بادارته محاولة حله بما يحقق مصالحها ومصالح اسرائيل.

أن سجل الأمم المتحدة قمين بالبرهنة على أنها كانت فعالة فى مهمة حفظ السلام عندما كان الكبار متفقين بصورة أو بأخرى (أندونيسيا - السويس - كوبا)، والعكس صحيح (حرب الهند وباكستان - أزمة الشرق الأوسط منذ سنة ١٩٦٧ وحتى اليوم).

الأمم المتحدة وطبيعة النظام الدولى القائم:

تتميز العلاقة بين الأمم المتحدة والنظام الدولى الذى تعمل فيه بأنها علاقة تبادلية معقدة، واذا كان تأثير النظام الدولى على الأمم المتحدة يتفوق تفوقاً واضحاً على تأثير الأخيرة عليه، فانه لا ينبغى أن نقلل من شأن دور الأمم المتحدة فى السياسة الدولية[١٥]، أن وظائف ونشاطات الأمم المتحدة مرتبطة ومتأثرة بالأبعاد والعمليات الديناميكية للنظام الدولى، وفى الوقت نفسه فإن الأمم المتحدة نفسها فاعل فى النظام، بل فى بعض الأحيان هى قادرة على التأثير فى بيئة النظام الدولى بقدر محسوس، واذا كان هناك سياسيون واقعيون يرون أن المنظمة الدولية ليست فاعلاً على الإطلاق، بل على العكس هى ليست أكثر من مرآة أو عاكس لأعضائها المتنافسين، فإن هناك سياسيين مثاليين يبالغون فى دور الأمم المتحدة[١٦].

ونظام الأمم المتحدة ليس نظاماً مستقلاً منفصلاً بل هو نظام متفاعل مع مكونات النظام الدولى بالإضافة إلى نظام الدولة القومية، ذلك أنه يتأثر بمدخلات من كل من النظامين، ويحاول أن يتكيف مع التطورات التى تحدث عند هذين المستويين، ومخرجات نظام الأمم المتحدة - فى

المقابل – يمكن أن تصبح مدخلات للنظامين الآخرين[١٧] والأمم المتحدة على هذا النحو تشكل جزءاً متكاملاً من هيكل السياسة الدولية.

حقيقة هى تعتمد بدرجة عالية على شكل البيئة الدولية حيث تؤثر الأحداث الرئيسية للصراعات السياسية على عمل أفرعها الرئيسية خاصة تلك الأكثر سياسية، لكن فى الوقت نفسه هناك تأثير للأمم المتحدة لا يمكن إنكاره وهو المتعلق بالتأثير على الطرق التى تسلكها الصراعات وتسوى بها، وهذا مع بقاء القول بأن الأمم المتحدة تملك تأثيراً هامشياً فيما يتعلق بسلوك الحكومات.

أن تحليل نظام الأمم المتحدة يثير مشاكل منهاجية كبيرة بسبب موقعه المتوسط بين النظام الدولى ونظام الدولة القومية، بالاضافة إلى بعض خصائصه التى تسوغ معاملته على أنه نظام فرعى لكل منهما ويمكن تحديد مستويات تفاعل نظام الأمم المتحدة مع بيئته فى الآتى:

١- مستوى النظام الداخلى للدول الأعضاء The Intra-National System

٢- مستوى نظام الدولة القومية The Nation-State System

٣- مستوى نظام التنظيم الدولى The International Organization

٤- مستوى النظام الدولى The International System[١٨].

ونظام الأمم المتحدة بوجوده عند المستوى المتوسط بين النظام الدولى ونظام الدولة القومية، متفاعلاً مع النظم الفرعية الثلاثة لكل منها (السياسى – والاقتصادى – والاجتماعى والثقافى)، يتأثر بتلك النظم كلها وأحياناً يؤثر فيها، غير أن السلوك العملى لنظام الأمم المتحدة لم يؤد إلى منهج متكامل لتخطيط السلام، لأن الدول الأعضاء – فى ظل الحرب الباردة التى كانت قائمة – لم تبرهن آنذاك على قدر كاف من توافق الارادة السياسية والرغبة فى تمكين نظام الأمم المتحدة من العمل الفعال لتحقيق هذا الإنجاز، وهو الوضع الذى تغير كثيراً بعد انتهاء الحرب الباردة حيث أصبحنا أمام وضع دولى مختلف.

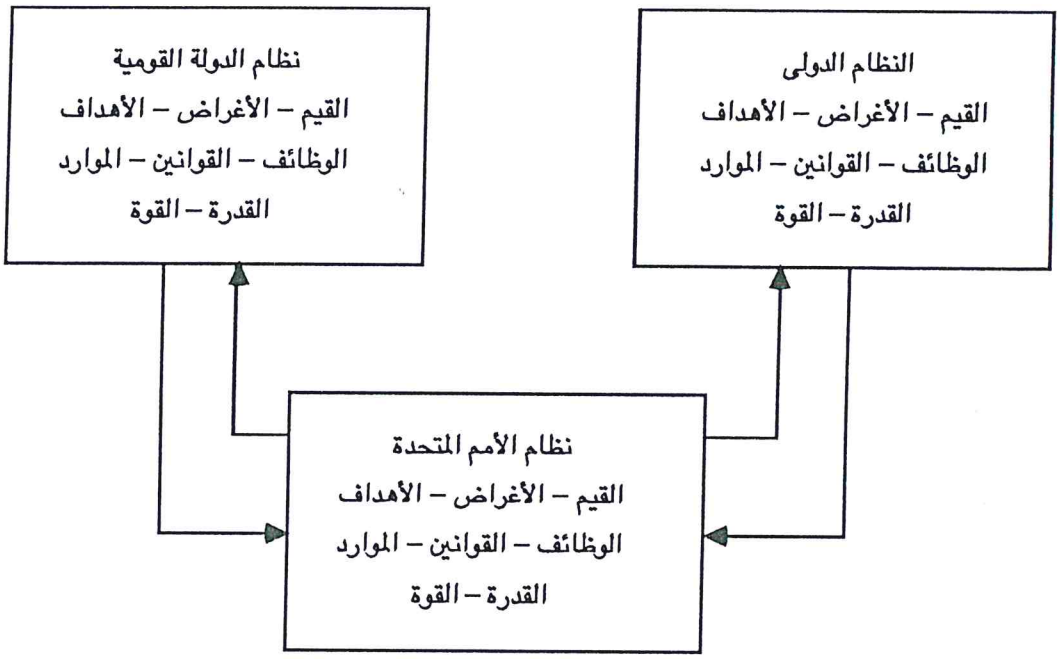

النظام الدولى – نظام الدولة القومية – ونظام الأمم المتحدة

تفاعلات – متغيرات

موضع نظام الأمم المتحدة خلال النظام الرئيسى الدولى

المصدر: (Mahdi Elmandjra, op. cit., P. 31)

أن الأمم المتحدة – فى ظل نظام سياسى دولى قائم على أساس السيادة المطلقة للدول – ليست أكثر من وسيلة اتصال وثيق وتنسيق، لكنها مع ذلك تؤدى وظيفة مفيدة فى النظام السياسى الدولى حتى إذا كانت فقط مجرد مرآة تعكس الأوضاع القائمة فى العالم، وذلك فى مجالى حفظ السلام وتحقيق الرفاهية. ولا يزال نظام الأمم المتحدة يحتل مكاناً هامشياً نسبياً خلال النظام الدولى، وهو لايزال يمر بمرحلة حرجة، ولم تتحقق له الذاتية الكاملة بعد، ومع كل ذلك فإنه يؤسس أكثر أشكال التنظيم الدولى تقدما خلال تاريخ الإنسانية.

والواقع إنه على الرغم من أن الأمم المتحدة مستمرة فى جعل اهتمامها الرئيسى حفظ السلم والأمن الدوليين، نزع السلاح، حماية حقوق الانسان وغير ذلك من أهداف ميثاقها، فانها قد تغيرت بوضوح منذ نشأتها عام ١٩٤٥، وأن قراءة فى تاريخ الأمم المتحدة توضح مد التغير

الذى لحقها استجابة للمتغيرات الدولية ولطبيعة النظام الدولى القائم، وفى هذا المجال يمكن الحديث عن أربعة أنظمة للأمم المتحدة فى علاقتها بالنظام الدولى:

نظام الأمم المتحدة الأول من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٤ :

وهو نظامها خلال السنين الأولى من حياتها وتميز بسيطرة التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وعملت المنظمة الدولية خلال تلك الفترة كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية فى قضايا الحرب والسلام الناتجة عن علاقة التنافس الثنائى مع الاتحاد السوفيتى، وشهدت هذه الفترة حرب كوريا والدور الأميركى فيها وقرار الاتحاد من أجل السلام كمحاولة أمريكية لنقل بعض سلطات مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وشهد هذا النظام أيضاً بداية سيطرة افريقية آسيوية على الجمعية العامة.

نظام الأمم المتحدة الثاني من سنة ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٦٢ :

أن تقابل سياسات ومصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أدى إلى دعم تعونهما فى الأمم المتحدة، ويتضح ذلك من دور المنظمة الدولية فى أزمة السويس سنة ١٩٥٦ وبداية عملية الكونجو سنة ١٩٦٠، وهذا التعاون بين الدولتين العظميين يسمح للأمم المتحدة أن تصبح أداة لتسهيل الهيمنة الثنائية.

فى هذا النظام وضح تفاعل متبادل بين هيكل القوة فى المجتمع الدولى وسلطة الأمم المتحدة.

نظام الأمم المتحدة الثالث من سنة ١٩٦٤ وحتى منتصف الثمانينات:

برز هذا النظام كنتيجة لبروز دور دول العالم الثالث وخاصة الدول حديثة الاستقلال، وشهد اساساً تعبئة المصالح والرأى العام للدول الصغيرة الفقيرة ومحاولات اقناع الدول الكبيرة الغنية بتوظيف قدر أكبر من مواردها لتحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول الفقيرة.

وقد أصبح عقد الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو نتاج هذا النظام.

نظام الأمم المتحدة من منتصف الثمانينات وحتى اليوم:

هذه المرحلة تثبت أن نهاية الحرب الباردة قد ازاحت عقبة كؤود تعترض طريق تحقيق تعاون دولى أكثر فعالية، ولكن فى الوقت ذاته شهدت طرح تحديات جديدة وبروز قضايا كانت كامنة ومكبوتة، ولم تعد المواجهة النووية هى الخطر الوحيد الذى تتعرض له البشرية اذ ان مشاكل البيئة والسكان والقضايا الاجتماعية والنزعات العرقية قد لا تكون أقل خطورة.

وأدى أنهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط النظم الاشتراكية فى شرق أوروبا وأزمات المديونية التى تعرفها دول الجنوب إلى تغير موازين القوى داخل المنظمة الدولية لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت فى ظل هذه الظروف الجديدة تميل إلى أستخدام الأمم المتحدة كأداة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية معتمدة على التأييد شبه التلقائى الذى تحظى به فى معظم الحالات من جانب الدول الدائمة أعضاء مجلس الأمن مع أمتناع روسيا أو الصين أحياناً. وهو ما ظهر فى أزمة وحرب الخليج الثانية وفى قضايا الصومال وهايتى ويوغوسلافيا وكمبوديا وجنوب أفريقيا...الخ.

وهذه المرحلة فى تاريخ نظام الأمم المتحدة هى لب الدراسة التى نحن بصددها.

١ - القضايا التنموية

تعتبر قضايا التنمية من القضايا الأساسية التى توليها الأمم المتحدة إهتماماً بالغاً باعتبارها ضمير الإنسانية التى يعيش ثلثا سكانها فى معاناة من سلسلة الفقر والجوع والجهل والمرض.

وتحاول الأمم المتحدة من خلال مجهوداتها فى هذا الإطار وضع ما نص عليه ميثاقها فى المادة ٥٥ بشأن إحراز مستويات مرتفعة للمعيشة وتشغيل كامل وتهيئة أوضاع إقتصادية وإجتماعية تقود إلى التقدم والتنمية موضع التنفيذ.

وبداية من عام ١٩٦٠ دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عقود أربعة للتنمية يتم خلالها تركيز العمل الدولى على السياسات والبرامج المساندة للتنمية.

وخلال الستينات التى مثلت العقد الأول عملت كل من الجمعية العامة والمجلس الإقتصادى والإجتماعى على تأكيد الحاجة الى توحيد الجهود لوضع مخطط إقتصادى وإجتماعى وصولاً الى تنمية متوازنة ومتواصلة. وقد بلغت جهود الجمعية العامة ذروتها خلال هذا العقد باصدار إعلان الأمم المتحدة للتقدم الإقتصادى والتنمية عام ١٩٦٩.

وخلال العقد الثانى من عقود الأمم المتحدة للتنمية حاولت الجمعية العامة إتخاذ خطوات أكثر تقدماً نحو دمج رؤى دول العالم فى توجه موحد للتنمية وخصصت عام ١٩٧٤ جلسة خاصة جرى خلالها مناقشات للأعضاء بشأن النظام الإقتصادى الدولى الجديد.

أما العقد الثالث فقد شهد صدور قرارات للجمعية العامة تنادى بالعمل الموحد الجماعى لتطوير تخطيط وتحليل الأبعاد التنموية وذلك عامى ١٩٨٣، ١٩٨٦.

ورغم وضع إستراتيجية التنمية الدولية بعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية عدد من الأهداف والأغراض المحددة من أجل إحداث تنمية متسارعة لدول الجنوب خلال الفترة من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٩٠ إلا أن أوضاع الإقتصاد العالمى أخلت بشكل مباشر بتلك الأهداف والمهام.

ورغم تجديد الجمعية العامة لتعهدها بنفس الاستراتيجية خلال المراجعة نصف العقدية إلا انها أشارت بوضوح الى إحداث تقدم متواضع فى بعض الأهداف وإن كانت الأهداف المحورية

لم تشهد أى تقدم حيث باتت وجهة النظر المسيطرة مع نهاية الثمانينات أن العقد الثالث هو عقد ضياع حلم التنمية بالنسبة لدول الجنوب. ويبدو أن الأمم المتحدة إرتأت مع بداية العقد الرابع ضرورة تغيير الاقتراب من مسألة التنمية بشقيها الإقتصادى والإجتماعى وبالفعل تمت صياغة إستراتيجية ذلك العقد بميل واضح لتوجهات السوق وذلك بدون إخلال كبير بالدور الهام للدولة فى تحسين أوضاع الافراد على المستويين الإجتماعى والإقتصادى وهو ما أعلن عنه صدور إعلان التعاون الإقتصادى الدولى عام ١٩٩٠ من الجمعية العامة والذى جاء بمثابة تجميع لوجهات نظر الدول الأعضاء بشأن السياسات الواجب إتباعها لدعم النمو الاقتصادى والتنمية فالى جانب التأكيد على المسائل التقليدية كالدين الخارجى وتمويل التنمية ونظام تجارة دولية يتم بالمساواة والضبط أكد الاعلان كذلك على ضرورة خلق بيئة إقتصادية دولية مساندة وتبنى سياسات محلية مناسبة وتنمية الموارد البشرية.

وبشكل أساسى وضعت الأمم المتحدة أربعة أولويات لعقدها الرابع للتنمية.

- محو الفقر والجوع
- تنمية الموارد البشرية والجوانب المؤسسية
- السكان
- البيئة

وأكدت ان تنفيذ تلك الاولويات يستلزم أربعة متطلبات تتمثل فى التعامل مع مشكلات

- الدين الخارجى
- تمويل التنمية
- التجارة الدولية
- اسواق السلع

وفى هذا الإطار تبنت الجمعية العامة قراراً عام ١٩٩١ يدعو لإعادة هيكلة وبث الحيوية فى الدور الإقتصادى والإجتماعى للأمم المتحدة كما قرر المجلس الإقتصادى والإجتماعى عام ١٩٩٢ تخصيص ثلاثة أيام من جلسته الصيفية لمناقشة دور نظام الأمم المتحدة فى دفع التعاون الدولى والتنمية وذلك على المستوى الوزارى(١٩)

وتعمل الأمم المتحدة وأجهزتها ومنظماتها ذات العلاقة على تحقيق التنمية لدول الجنوب من خلال برامج تتراوح من التعاون الفنى الواقعى مع هذه الدول عن طريق مشروعات مختلفة الى الإعداد للإستطلاعات والدراسات وعقد المؤتمرات وتصميم خطط التنمية.

كذلك تساعد تلك البرامج الحكومات الوطنية فى إقامة إطار عمل أكثر فاعلية من أجل التنمية حيث تقدم الأمم المتحدة الدعم فى إعداد خطط التنمية القومية التى تؤكد على التقدم الإقتصادى والإجتماعى المتوازن والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة.

وخلال السنوات القليلة الماضية باتت هناك أولوية متزايدة للبرامج التى تتعامل مع الإنعكاسات الإجتماعية لبرامج التكيف الهيكلى وتنمية الموارد البشرية والتخلص من الفقر وأنشطة السكان وتحسين أوضاع المرأة والسيطرة على إستخدام المخدرات ومنع الجريمة وتطبيقات العلم والتكنولوجيا فى مجالات التنمية وحماية البيئة.

وتحاول الأمم المتحدة من خلال برامجها مد يد العون الى دول الجنوب لتحسين حالة الاحصاءات القومية والميزانية وإعدادها وخدمات الإدارة العامة.

وفى هذا السياق سيتم التعرض لأهم القضايا التنموية التى يعانى منها الجنوب وهى القضايا الاقتصادية (الفقر – الديون – التجارة الدولية) ثم قضية السكان ثم قضية البيئة فالغذاء وحقوق المرأة وأخيراً المخدرات والأيدز

ويعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى المسئول الأول عن جهود التنمية فى الأمم المتحدة

وقد تعاملت الأمم المتحدة مع قضايا التنمية الاساسية من خلال آليتين واضحتين

الأولى : – برامج الأمم المتحدة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية

الثانية : – المؤتمرات الدولية المتخصصة

القضايا الإقتصادية

وتنصرف إلى الفقر والمديونية والتجارة الدولية فعلى الرغم من تحقيق الدول النامية خلال التسعينات معدلات للنمو الإقتصادى أعلى من المستويات التى كان عليها هذا النمو فى فترة

الثمانينات بسبب معدلات النمو الضخمة فى أجزاء من اسيا وامريكا اللاتينية إلا أن اعداد الفقراء اخذة فى الارتفاع إذ يعيش حوالى ١,١ مليار نسمة أى قرابة ٣٠٪ من سكان العالم النامى على ما يعادل حوالى دولار واحد للفرد الواحد فى اليوم وشهدت أفريقيا أكبر زيادة فى عدد الفقراء غير أن النصيب الأكبر من فقراء العالم مازال فى جنوب آسيا حوالى ٦٢٪. وفى الماضى كان ٧٥٪ من الفقراء يعيشون فى المناطق الريفية إلا أن هذا الإتجاه اخذ فى التغيير مع إنتشار الاحياء الفقيرة والمناطق العشوائية فى المناطق الحضارية(٢١)

وقد تواصلت الزيادة فى حجم الديون الخارجية لبلدان الدول النامية حيث تعدى ١,٤ تريليون دولار عام ١٩٩٤ إلا أن هذا الرقم غير حقيقى ذلك لان البيانات المنشورة سواء على الصعيد القطرى أو المستوى الإقليمى أو حتى على مستوى إحصائيات البنك الدولى تستبعد بعض أنواع معينة من الديون وبالذات الديون العسكرية وهى ديون تمثل لبعض البلاد المدنية أرقاماً كبيرة كذلك فإن إحصاءات البنك الدولى لا تضمن التزامات الدولة تجاه صندوق النقد الدولى كما أن كثيراً من الإحصاءات يستبعد الديون الخاصة التى عقدها القطاع الخاص ولم تضمنها الحكومة.

الأهم أن مبالغ خدمة الدين أى الفوائد والاقساط التى تدفعها مجموعة الدول المدنية أصبح يفوق كثيراً حجم ما يتدفق اليها من قروض وإستثمارات جديدة مما يعنى أن الموارد تحول بشكل صافى من الدول المدينة الفقيرة إلى الدول الدائنة المتقدمة(٢٢)

وقد حاولت الأمم المتحدة التعامل مع تلك المشكلات من خلال عدة برامج وآليات لعل أهمها

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

United Natiars Conference on trade and development

عقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية فى جنيف عام ١٩٦٤ وكان نتاج هذا المؤتمر أن أصبح الاونكتاد أحد أجهزة الجمعية العامة فى ديسمبر من العام نفسه.

وقد عقد المؤتمر جلسات متوالية فى نيودلهى عام ١٩٦٨ وسانتيجو ١٩٧٢ ونيروبى ١٩٧٦ ومانيلا ١٩٧٩ وبلجراد ١٩٨٣ وجنيف ١٩٨٧ وقرطاج ١٩٩٢(٢٣)

ويبلغ أعضاء الاونكتاد ١٧٩ دولة وتقع سكرتاريته فى جنيف.

ويعد الاونكتاد جهاز الجمعية العامة الاساسى فى شئون التجارة والتنمية حيث يهدف الى تشجيع التجارة الدولية وبالأخص بالنسبة للدول النامية مع الأخذ فى الإعتبار تسريع التنمية الإقتصادية لهذه الدول.

ووصولاً الى ذلك الهدف جاءت وظائف الاونكتاد مرتكزة على تحليل السياسات، التداول والتشاور بين الحكومات، التفاوض والوصول الى إجماع الاراء، المراقبة، المتابعة، التعاون الدولى الفنى.

إلا إنه بمرور الوقت لاحظ العالم إتجاه الدول الى المشاركة من أجل التنمية والاتجاه نحو التعددية التنموية حيث ظهرت كيانات مشتركة تضم دول غنية وفقيرة جمعت بينها روابط إقتصادية ملموسة وقوية وبطبيعة الحال فان ذلك التوجه ادى الى ضرورة إعادة النظر فى هدف ودور الاونكتاد لمجاراة التغيرات الاقتصادية العالمية خلال التسعينات وبالفعل حاول إجتماع قرطاج ١٩٩٢ ان يضع أرضيات جديدة تترجم ذلك الاتجاه نحو المشاركة الى تحقيق غايات تنموية بالاساس.

وقد أكد الإجتماع على ضرورة التركيز على إحراز سياسات وطنية فعالة وتعاون دولى يهدف الى تحسين بيئة الإقتصاد الدولى الى جانب مناقشة عدد من القضايا التى تركز على علاقة التجارة بالسياسات البيئية وادارة الموارد الطبيعية والتكنولوجيات المختلفة إضافة إلى معرفة أثار انماط الإنتاج والإستهلاك على التنمية.

ويعتبر مجلس التجارة والتنمية هو الجهاز التنفيذى للاونكتاد ويتكون من ١٣٢ دولة عضو ويجتمع مرتين سنوياً ويرفع تقاريره الى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادى والإجتماعى.

وقد عمل الاونكتاد خلال جلساته المتوالية كساحة للحوار بين دول الشمال والجنوب بشأن مسائل التجارة والأفضليات كذلك فانه تمشياً مع التغيرات على الساحة الإقتصادية الدولية شكل الاونكتاد خمس مجموعات عمل تهدف إلى تحسين بيئة التنمية فى دول الجنوب وهى

- مجموعة التدفقات المالية والاستثمارية
- مجموعة فعالية التجارة
- مجموعة الخصخصة
- مجموعة فرص التجارة للدول النامية
- مجموعة العلاقة المتبادلة بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا

ويمكن الإشارة إلى أهم إنجازات الاونكتاد فيما يلى : -

- التوصل الى عدد من الإتفاقات الدولية للسلع وتكوين عدد من مجموعات عمل تضم الدول المنتجة والمستهلكة لسلع معينة.
- الإعتراف بأهمية العلاقة بين إيجاد نظام لحقوق السحب الخاصة SDR والإحتياجات التنموية للدول النامية.
- تبنى نظام عام للأفضليات GSP يشمل إمتيازات جمركية تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية. (١٩٧١)
- إتخاذ قرار بمراجعة شروط ديون المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول النامية ذات الدخول المنخفضة (١٩٧٨)
- وضع الإرشادات العامة الدولية لمسائل إعادة جدول الديون (١٩٨٠)
- وضع مجموعة من القواعد والمبادىء للسيطرة على الممارسات المقيدة لحرية التجارة الدولية (١٩٨٠)

• إنشاء الصندوق العام للسلع الذى يهدف الى تمويل إتفاقات السلع بالإضافة ودعم أنشطة البحث فى مجال تطوير السلع (١٩٨٩)

• لعب دور محورى واساسى فى الإعداد لمؤتمرى الأمم المتحدة الأول والثانى للدول الأقل نمواً واللذين عقدا فى باريس عامى ١٩٨١، ١٩٩٠.(٢٤)

ولعله من الضرورى الإشارة الى أن هناك عدد من البرامج التابعة للاونكتاد أهمها برنامج الاونكتاد للتعاون الفنى الذى تبلغ ميزانيته السنوية حوالى ٢٠ مليون دولار إضافة الى برنامج الاونكتاد لتنمية الموارد البشرية وبرنامج الأونكتاد لمساعدة الدول النامية فى إدارة ديونها الخارجية(٢٥)

ونهاية فانه يجب الإشارة الى أن الأونكتاد قد فقد الكثير من دوره فى ظل النظام الدولى الجديد فالأونكتاد الذى شكل المحفل الرئيسى للحوار بين الشمال والجنوب ذلك الحوار الذى إتسم بالمواجهة والتصادم خلال السبعينيات والثمانينات لم يعد قادراً على القيام بالمسئولية ذاتها فى ظل تغير المناخ العالمى تجاه الليبرالية الإقتصادية وتصاعد أدوار المؤسسات المالية الدولية التى تسيطر عليها الدول الرأسمالية المتقدمة مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجات الذى تحول الى منظمة التجارة الدولية.

وما سبق يطرح التساؤل بشأن جدوى الاونكتاد، فى ظل النظام الدولى الجديد فإذا ما سلمنا بتواضع إنجازات الاونكتاد خلال فترة الحرب الباردة التى لعبت فيها دول الجنوب دوراً مؤثراً وتلاعبت على تناقضات القطبين فإن الحديث عن إمكانية الإنجاز لصالح الجنوب فى ظل إستراتيجيات توفيقية تفاهمية مع غياب القدرة التساومية لدول الجنوب على كافة المستويات يعد أمراً لا يمكن التحقق منه على أقل تقدير.

البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP

United Nations development programme

يعد البرنامج الانمائى للأمم المتحدة أكبر مصادر التمويل متعددة الأطراف فى العالم التى تقوم بتقديم المساعدات الانمائية لدول الجنوب. وقد انشىء البرنامج عام ١٩٦٥ نتيجة إندماج برنامجين تابعين للأمم المتحدة يعملان فى مجال التعاون الفنى.

ويأتى تمويل البرنامج من المساهمات الطوعية السنوية للدول الأعضاء الى جانب الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

ويقوم مجلس إدارة البرنامج المكون من ٤٨ دولة نامية ومتقدمة باتخاذ القرارات والبت فى المشاريع الرئيسية للبرنامج.

ومن خلال شبكة عمل تتكون من مكاتب فى ١١٥ دولة نامية وبالتعاون مع ٣٠ وكالة دولية وإقليمية يعمل البرنامج الانمائى مع ١٥٢ حكومة لتحقيق إرتفاع فى مستوى المعيشة ونمو إقتصادى سريع وتنمية متوازنة ويعمل البرنامج حاليا فى أكثر من ٦٠٠٠ مشروع تهدف الى دعم الادارة الحكومية وتنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا وذلك فى مجالات الزراعة وإستصلاح الاراضى والبيئة والمياه والطاقة والصناعة والتعليم وادارة المناطق الحضرية والمواصلات والإتصالات والادارة العامة والصحة والاسكان والتجارة وتمويل التنمية.

وتركز مشروعات البرنامج على إكساب الحكومات التى يتم معها تلك المشروعات مهارات اساسية ولازمة لتحقيق تنمية متواصلة وبعيداً عن انواع الإعتماد المختلفة فهى الى جانب المهارات تقدم الدعم الفنى والتكنولوجيا كما انها تجعل أهم أهدافها الوصول الى أفقر الطبقات فى المجتمعات النامية.

فى الوقت نفسه يلعب البرنامج دور المنسق بشأن كافة الانشطة التنموية التى تقوم بها مؤسسات وأجهزة وبرامج الامم المتحدة العاملة فى نفس الدولة هذا إضافة الى القيام بادارة معظم صناديق الامم المتحدة ذات الأغراض المحددة كصندوق تنمية رأس المال "CDF" وصندوق المرأة "UNIFEM" وتعاون إدارة البرنامج حكومات الدول النامية والمنظمات غير الحكومية المحلية فى الإعداد لمؤتمرات الأمم المتحدة(٢٦)

وقد أولى البرنامج الانمائى للأمم المتحدة خلال العامين الماضين إهتماماً إلى عدد من الموضوعات لعل على رأسها : -

- انشطة البيئة حيث وافق البرنامج على مشروعات مختلفة تصل قيمتها الى ٣٨ مليون دولار.

- مكافحة فيروس الايدز والإنفاق على البحوث الخاصة بالتوعية الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

- دعم برنامج مساندة الشعب الفلسطينى من خلال مساعدات فنية تهدف الى مساعدة الادارة الفلسطينية وقد تم تخصيص ١٢ مليون دولار لهذا البرنامج خلال عام ١٩٩٣.

- أولى البرنامج إهتمام كبير بالانشطة الانسانية وجهود الإغاثة فى افغانستان والعراق وهايتى وليبيريا وموزمبيق وانجولا والسلفادور والصومال إضافة إلى كمبوديا التى تم تخصيص ٥٠ مليون دولار لها وحدها.

- تنمية الموارد البشرية أصبحت من المهام الاساسية للبرنامج حيث قام بتقديم الدعم فى هذا المجال لأكثر من ٤٠ دولة فى أفريقيا وآسيا والعالم العربى وامريكا اللاتينية.

وقد بلغ إجمالى المساهمات الطوعية للدول فى ميزانية البرنامج البالغة ١,٤ مليار دولار عام ١٩٩٣ حوالى ٩١٠ مليون دولار الامر الذى يعنى أن نصيب المساهمات غير الاساسية اى التى قدمها اشخاص من غير الدول بلغت ٢٦٪ من الميزانية مقارنة بـ ١٢٪ عام ١٩٨٣، ٢٨٪ عام ١٩٧٣(٢٧).

وقد أصبح البرنامج يتبنى كثيرا من مقولات المؤسسات المالية الدولية، وإن كان يأخذ موقفا نقديا أحيانا منها بتبنيه مفهوم التنمية البشرية والذى يؤكد على ضرورة أخذ الآثار التوزيعية للتنمية فى الاعتبار بدلا من التركيز على هدفى زيادة معدل نمو الناتج القومى الإجمالى وحده.

مركز الأمم المتحدة للشئون الإنسانية Habitat

United Nations Center for Human Settlements

وقد تم تأسيس المركز عام ١٩٧٨ فى العاصمة الكينية نيروبى وذلك بهدف مكافحة الفقر والبؤس الانسانى فى دول الجنوب الى جانب التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة التى تعمل فى مجال الأنشطة الإنسانية.

ويمتلك المركز أكثر من ٣٠٠ مشروع في [illegible] دولة ويعد حالياً لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثانى للتسوية الانسانية Habitat II فى اسطنبول خلال شهر يونيو ١٩٩٦[٢٨].

إدارة الشئون الإنسانية DHA

Department of Humanitarian Affairs

وقد انشئت عام ١٩٩٢بقرار من الجمعية العامة فى دورتها السادسة والاربعين من أجل دعم دور الامم المتحدة فى مجال المساعدات الانسانية العاجلة وتنسيق تلك المساعدات وللإدارة صندوق خاص بها تبلغ ميزانيته ٥٠ مليون دولار لتسهيل أعماله ومواجهة الظروف الطارئة[٢٩]

كما تمتلك برامج خاصة فى الارجنتين والاكوادور ومصر وچويانا والهند ومالاوى وملدوڤ وڤيتنام وجنوب الباسفيك وتدعو الى عقد من اجل احد من الكوارث الطبيعية.

وخلال الفترة من سبتمبر ١٩٩٣ حتى مايو ١٩٩٤ نسقت الادارة الجهود الدولية لمواجهة اكثر من ٤٠ كارثة طبيعية شملت الكوارث والاعاصير والفيضانات[٣٠]

وفى إطار جهودها للتعامل مع قضايا التنمية إعتمدت الأمم المتحدة الى جانب برامجها على آلية المؤتمرات الدولية التى ساهمت أولاً فى زيادة وعى الدول ومؤسساتها وشعوبها بقضايا معينة قد تكون مهملة رغم خطورتها فى ظل الإهتمام بالامور الداخلية، ثانياً فى أن تلك المؤتمرات تعد ساحة للنقاش وتبادل وجهات النظر بشأن قضايا رئيسية.

وقد تحددت مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن القضايا الإقتصادية وكان أهمها

- مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون الفنى بين الدول النامية «بيونس ايرس ١٩٧٨»
- مؤتمر الأمم المتحدة لتطبيقات العلم والتكنولوجيا فى التنمية «ڤيينا ١٩٧٩»
- مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نمواً «باريس ١٩٨١»
- مؤتمر الأمم المتحدة الثانى للدول الأقل نمواً «باريس ١٩٩٠».

وكان اخر تلك المؤتمرات هو مؤتمر الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية والذى عقد فى كوبنهاجن عام ١٩٩٥ والذى يعد أهم مؤتمرات الأمم المتحدة فى هذا المجال نظراً لكونه قد جاء عقب ظهور الابعاد الرئيسية للنظام الإقتصادى الجديد وتبلور ملامحه وتعد توصياته بمثابة أجندة العالم الاقتصادية على الأقل لما تبقى من هذا القرن ومشارف القرن القادم.

إلا أن تلك التوصيات فى واقع الأمر هى أجندة العالم وفقاً لرؤى الدول المتقدمة لا العالم باسره رغم مبدأ المشاركة للجميع كذلك فان ما جاء من أمنيات لدول الجنوب لم يجد من الجدية فى التنفيذ ما يعضده. ومع ذلك تبقى أهمية المؤتمر فى كونه قد وضع الإطار الدولى الذى لابد وان تراعيه دول الجنوب عند وضع سياساتها الإقتصادية المستقبلية.

قضية السكان

• بلغ عدد سكان العالم فى منتصف عام ١٩٩٤ ما مجموعه ٥,٦٦ مليار نسمة وسيبلغ ٦ مليارات نسمة بحلول عام ١٩٩٨.

ومع أن معدلات الخصوبة العامة قد تدنت إلا أن الزيادة السنوية تبلغ الان ٩٤ مليون نسمة فى العام الواحد ورغم أن التدنى سيستمر فى زيادة السكان ليبلغ ٨٥ مليون نسمة مع عام ٢٠٢٠ فان عدد السكان سيبلغ ٨,٥ مليار نسمة عام ٢٠٢٥ ثم ١٠ مليار نسمة عام ٢٠٥٠.

وبلغ معدل النمو السنوى فى أفريقيا ٢,٩٪ مما يجعلها أكثر المناطق فى العالم سرعة فى تزايد عدد السكان أما آسيا وأمريكا اللاتينية فيزداد عدد سكانها بحوالى ١,٨٪ وامريكا الشمالية بحوالى ١,١٪ وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ٠,٥٪ وتأتى أوروبا فى ذيل القائمة بنسبة ٠,٣٪[٣١]

وقد تصدت الأمم المتحدة لهذه المشكلة من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان.

صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

United Nations Population Fund

شهدت الستينات من هذا القرن زيادة هائلة فى معدلات السكان الامر الذى دعى الجمعية العامة عام ١٩٦٦ بأن تطالب الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الفنية للدول الاعضاء فى مجال السكان وبالفعل أنشىء فى العام التالى صندوق للسكان سمى فيما بعد صندوق الأمم المتحدة للسكان والذى أصبح الان أكبر مانح لمساعدات التنمية فى مجال السكان لدول الجنوب.

وتتكون ميزانية الصندوق بالكامل من المساهمات التطوعية ويهدف بالاساس الى لعب دور المستجيب لإحتياجات الدول فيما يتعلق بمجالات السكان وتنظيم الاسرة هذا الى جانب نشر الوعى بمسائل السكان كالنمو السكانى والخصوبة والتركيب العمرى. كما يساعد الصندوق الحكومات فى تطوير برامج ومشروعات السكان وتقديم المساعدات المالية لتنفيذ تلك المشروعات.

وتذهب حوالى نصف ميزانية الصندوق الى رعاية الأم والطفل وتنظيم الاسرة ويضع فى مقدمة أولوياته الانشطة التعليمية والإعلامية ومع المعلومات وإعداد البحوث التى تربط بين الابعاد الديموجرافية والاوضاع الاقتصادية الاجتماعية.(٣٢)

وفى إطار جهودها فى مجال السكان عقدت الأمم المتحدة المؤتمر الدولى للسكان فى ميكسيكو سيتى عام ١٩٨٤ وعادت لتنظم مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية فى القاهرة عام ١٩٩٤.

وبطبيعة الحال فانه رغم وجود نوع من الإتفاق بين دول العالم بشأن خطورة استمرار الزيادة السكانية بنفس المعدلات الحالية على جهود التنمية فان هناك خلاف شديد بشأن السياسات الواجب إتباعها وهو ما كان واضحاً خلال مؤتمر القاهرة حيث ظهرت تيارات معارضة داخل المؤتمر وخارجه وباتت عملية الإتفاق على مبادىء وتوصيات مسألة تفاوضية معقدة فرغت الوثيقة من محتواها.

قضية البيئة

• وتعد البيئة من المسائل الهامة فى إطار تنمية العالم حيث يهدد التصحر ٧٠٪ من الاراضى المنتجة (٣,٦ مليون هكتار) وتعانى أكثر من ٤٠ دولة من أزمة فى الموارد المائية، وتآكلت طبقة الأوزون بنسبة من ٥ الى ١٠٪ خلال العقد المنصرم، ويقدر إحتمال إرتفاع درجة حرارة الغلاف الجوى فى القرن الواحد والعشرين بمقدار يتراوح بين ١,٥ الى ٤,٥ درجة مئوية، وبلغ المعدل السنوى لإزالة الإحراج فى نهاية الثمانينات ١٧ – ٢٠ مليون هكتار وكان المعدل بالنسبة للغابات الاستوائية ٠,٩٪ سنوياً عبر الثمانينات كذلك وصل تلوث الهواء الى معدلات خطرة ففى ٣٠٪ من قياسات الهواء يتعدى تركيز الملوثات المعدلات القصوى المسموح بها(٣٣)

وقد أولت الامم المتحدة إهتماما بالغاً من خلال برنامج خاص للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP

United Nations environment Programme

جاء إنشاء هذا البرنامج كأحد نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة الذى عقد فى استكهولم عام ١٩٧٢. ويعد البرنامج أول وكالة تابعة للأمم المتحدة يكون مقرها فى دولة نامية وهى العاصمة الكينية نيروبى ويهدف البرنامج فى المقام الأول الى حفز جهود تنمية البيئة ونشر الوعى بالمشكلات البيئية على المستوى العالمى حيث يقوم البرنامج بالتنسيق بين الانشطة البيئية التى تقوم عليها كافة أجهزة الأمم المتحدة والتجمعات العلمية واتحادات الأعمال والحكومات والمنظمات غير الحكومية وما تشمله من جماعات الشباب والمرأة.

ويلاحظ ان نشاط البرنامج رغم تأثره بما جاء من توصيات فى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية إلا انه قبل إنعقاد المؤتمر وخلال عام ١٩٩١ كان يتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها فى ١١٣ مشروع ومع الحكومات المختلفة فى ٣٨ مشروع ومع المنظمات غير الحكومية فى ١٤٣ مشروع فى الوقت الذى بلغت فيه ميزانية ٥ ملايين و ٧٨٨ الف دولار أمريكى.

ويغطى نشاط البرنامج عدد من قضايا البيئة أهمها التغيرات المناخية وثقب الاوزون ومصادر المياه المتجددة والمناطق الساحلية والمحيطات والتكنولوجيا البيولوجية والصحة والامن الكيميائى(٣٤).

ويحاول برنامج الامم المتحدة للبيئة والتنمية تحقيق عدد من المهام لعل أهمها : -

• إنشاء شبكة من مائة محطة على الأقل لقياس تلوث المناخ

•إنشاء عشر محطات على الأقل لتسجيل أى تغييرات تطرأ على البيئة

• اتخاذ الاجراءات التى تحول والقاء السفن للبترول والجاز فى البحار.

• إعداد معاهدة توقع عليها الدول تحظر التخلص من المواد الكيميائية والنفايات الصناعية فى البحار والمحيطات مع إعداد قائمة بالمواد الخطرة التى تهدد البيئة.

• تنظيم التعاون الدولى فى مجال دراسة وتنظيم استخدام المواد الضارة التى توجد فى المنتجات الغذائية.

• وضع قائمة دولية بالانهار التى تتعرض للتلوث وتلك التى لم يلحق بها التلوث بعد.

• جمع المعلومات من أنحاء العالم عن الآثار السلبية التى تلحق بالبيئة نتيجة لعمليات التعدين.

• رسم خريطة عالمية تحدد عليها التهديدات الإقليمية التى تعرض البيئة الطبيعية للتدمير(٣٥)

وقد عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات تتعلق بشئون البيئة لعل أهمها.

- مؤتمر الامم المتحدة لمقاومة التصحر «نيروبى ١٩٧٧»
- مؤتمر الأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة «نيروبى ١٩٨١»
- مؤتمر الأمم المتحدة لتشجيع التعاون الدولى فى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية «جنيف ١٩٨٧».
- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) «ريودى جانيرو ١٩٩٢»

هذا وتعتبر توصيات قمة الارض بمثابة خطة عمل الأمم المتحدة وبرنامجها خلال الفترة القادمة وإن كانت المهمة ليست بسيطة لصعوبة تحقيق ما أوصى به المؤتمرون فى ظل اختلاف وجهات النظر بين الدول ومشكلات التمويل

قضية الغذاء

• خلال السنوات العشر الماضية إزداد إنتاج الغذاء فى العالم بنسبة ٢٤٪ وهو ما تجاوز معدل النمو السكانى غير أن الزيادة لم تتوزع توزعاً متساوياً فى جميع أنحاء العالم ففى افريقيا هبط الانتاج الغذائى فى الواقع ٥٪ فى حين ان اعداد السكان زادت بنسبة ٣٤٪ وتدنى إنتاج العالم من الحبوب بنسبة ٤٪ عام ١٩٩٣ ويوجد هناك ما يصل الى ٧٨٠مليون شخص فى البلدان النامية يعانون من قلة التغذية.

ويتفق الخبراء على عدم وجود نقص عالمى فى الغذاء وإنه لو توفر توزيع عادل للغذاء فان ذلك سيكون كافياً لسد جميع الاحتياجات خلال المستقبل المنظور وإن الإفتقار الى القوة الشرائية وليس النقص فى الغذاء يعتبر السبب الرئيسى فى سوء التغذية.(٣٦)

وتحاول الامم المتحدة التصدى لتلك المشكلات من خلال برنامج متخصص

برنامج الغذاء العالمى WFP

World Food Programme

يعد الجهة الوحيدة متعددة الاطراف التى تقوم بتقديم المساعدات الغذائية الى الدول النامية وانشىء عام ١٩٦٣. ويقدم البرنامج ٢٥٪ من المساعدات الغذائية التى يتم شحنها على المستوى العالمى كما انه يقوم بترتيب عمليات شراء ونقل المعونات الغذائية التى تتكفل بها دول معينة على المستوى الثنائى(١١)

وبرنامج الغذاء العالمى هو أكبر أجهزة الأمم المتحدة تقديماً للمساعدات الغذائية للدول النامية حيث بلغ إجمالى نفقات البرنامج عام ١٩٩٣ قرابة ١,٦ مليار دولار إستخدم ٦٩٪ منها فى مجالات الإغاثة العاجلة و ٢٥٪ فى مشروعات التنمية التى يديرها البرنامج و ٦٪ لدعم

البرنامج والتكاليف الإدارية. وخلال عام ١٩٩٣ إستفاد ٤٧ مليون فقير من مساعدات البرنامج ومعظمهم من النساء والأطفال.

ومع نهاية ١٩٩٣ بلغت المشاريع الانمائية للبرنامج ٢٣٧ مشروعاً بقيمة ٢,٨ مليار دولار.

وتعتبر افريقيا هى المستفيد الأول من أنشطة البرنامج حيث تستحوذ على نسبة ٤١٪ من مساعداته تليها اسيا بنسبة ٣٩٪ ثم أمريكا اللاتينية والكاريبى بنسبة ٢٠٪.

وفى الأونة الأخيرة بات الجزء الأكبر من مساعدات الإغاثة يوجه الى الكوارث الناتجة عن الانسان لا عن الطبيعة فانشطة العام الماضى سجلت ٨٠٪ من انشطة الإغاثة خصصت لضحايا العمليات العسكرية بنسبة ٥٠٪ لسكان افريقيا جنوب الصحراء و ٣٠٪ الى يوغوسلافيا(٣٧).

قضية حقوق المرأة

يمثل إعلان ڤيينا الذى صدر مؤخراً فى ختام مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الانسان الذى إنعقد عام ١٩٩٣ اخر دليل على ان حقوق النساء أصبحت الان تشغل مكاناً خاصاً فى جدول أعمال التنمية الدولية وخلافاً للإعلانات الصادرة من قبل مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ وإعلان طهران الصادر عام ١٩٦٨اللذين حددا مفاهيم حقوق الإنسان بعبارات محايدة جنسياً فإن إعلان ڤيينا يتضمن إشارة واضحة وصريحة الى المساواة فى الوضع بين الرجال والنساء والى حقوق النساء وعلى الرغم من توقيع اكثر من ١٠٠ دولة على إتفاقية المرأة عام ١٩٧٩ والتى تؤكد على التخلص من جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلا أن المؤشرات تظهر الفجوة بين التشريع والممارسة فالنسبة المئوية للمسجلات فى المدارس الثانوية مازالت متدنية تمثل فقط من ٢ الى ٥٪ فى اكثر البلدان الافريقية والى جانب التعليم هناك مشاكل العنف ضد النساء واستقدامهن فيما يطلق عليها حالياً «صناعة الجنس» ففى تايلاند مثلا تشير التقديرات الى ان ما بين ٩,٦٪ من جميع الإناث اللاتى تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٣٤ سنة يعملن الآن أو سبق لهن وان عملن كعاملات جنسيات تحت ضغط الفقر والجوع والحاجة الإقتصادية..(٣٨)

صندوق الامم المتحدة لتنمية المرأة "UNIFEM"

United Nations development Fund For women

وقد انشىء الصندوق عام ١٩٧٦ بقرار من الجمعية العامة ويهدف الصندوق الى تقديم الدعم المباشر لمشروعات المرأة الى جانب تدعيم دور المرأة فى عملية صنع القرار المتعلقة ببرامج التنمية الاساسية.

ومن خلال ميزانية متواضعة استطاع الصندوق تحسين الاحوال المعيشية لعشرات الالوف من النساء الفقراء فى أكثر من ١٠٠ دولة من أفريقيا وامريكا اللاتينية واسيا والكاريبى والباسفيك وذلك من خلال عمليات التمويل والتدريب ونقل التكنولوجيا.

ولقد زادت مؤخراً مستحقات الصندوق من ٢٠٠٠ دولار تقريبا الى ٤٠٠ الف دولار الامر الذى وسع من نشاط الصندوق وزادت مشروعاته لتتعدى ٥٥٠ مشروع.

ويأتى الدعم المالى للصندوق من المنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات الخاصة الى جانب المساهمات الطوعية من أكثر من ١٠٠ حكومة مانحة.(٣٩)

وقد كانت الأمم المتحدة من أكثر المنادين لحقوق المرأة وعقدت فى هذا الصدد العديد من المؤتمرات لعل أهمها.

- المؤتمر العالمى لعقد الأمم المتحدة للمرأة والمساواة والتنمية والسلام «كوبنهاجن ١٩٨٠»
- المؤتمر العالمى لمراجعة وتقييم انجازات عقد الأمم المتحدة للمرأة «نيروبى ١٩٨٥»
- مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة «بكين ١٩٩٥»

ويعد المؤتمر الأخير الأهم على الإطلاق بين أقرانه لما أخذه من إهتمام عالمى على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية وقد حدد هذا المؤتمر رغم عدم إتفاق الدول على ما جاء فيه الابعاد الرئيسية لقضايا المرأة وعلاقاتها بحقوق الانسان والتنمية كما وضع أساليب لمعالجة تلك المشكلة والتعامل معها.

قضية المخدرات والأيدز

• تعانى دول العالم وبالأخص الدول النامية من مشاكل المخدرات والايدز حيث زادت التعاملات فى التجارة غير المشروعة بالمخدرات والتى بلغت ما يقرب من ٥٠٠ مليار دولار سنوياً فى المتوسط خلال السنوات الخمسة الأخيرة فى الوقت نفسه تقول منظمة الصحة العالمية أن عدد المصابين بالايدز فى العالم سيتعدى ١٥ مليون شخص عام ١٩٩٥ وان مع نهاية عام ١٩٩٤ بلغت نسب الاصابة جغرافيا ما يلى :-

٦١,٥٪ أفريقيا جنوب الصحراء

١١,٥٪ أمريكا اللاتينية والكاريبى

١١,٥٪ جنوب وجنوب شرق اسيا

٧,٧٪ أمريكا الشمالية

٣,٨٪ أوروبا الغربية

٠,٥٧٪ شمال أفريقيا والشرق الأوسط

٠,٣٨٪ شرق اوروبا ووسط آسيا

٠,١٩٪ غرب آسيا والباسفيك

٠,١٩٪ استراليا (٤٠)

وتعمل الامم المتحدة للتصدى لمشكلة الأيدز من خلال منظمة الصحة العالمية والبرامج المختلفة مثل صندوق الامم المتحدة للسكان ومركز الامم المتحدة للشئون الانسانية Habitat وإدارة الشئون الانسانية DHA وصندوق الأمم المتحدة للطفولة والامومة UNICEF

وعلى العكس يوجد برنامج خاص تابع للامم المتحدة يتعامل مع مشكلة المخدرات

برنامج الامم المتحدة للسيطرة على المخدرات UNDCP

United Nations international Drug control Programme

وقد قررت الجمعية العامة تأسيس ذلك البرنامج عام ١٩٩٠ لتدعيم نشاطها فى هذا المجال ليحل محل ثلاثة وحدات قديمة متواضعة كانت تقوم بانشطة ذات علاقة بمسألة المخدرات.

ويتحمل البرنامج مسئولية تنسيق كافة انشطة الامم المتحدة المتعلقة بموضوع المخدرات وتشجيع تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة وتقديم القيادات الفعالة فى مجال إدارة السيطرة على المخدرات.

وبشكل عام يعمل البرنامج كمركز للإعلان والمعلومات الخاصة باستخدام المخدرات على المستوى الدولى الى جانب لعب دور رئيسى فى متابعة التطورات فى هذا المجال والاستعداد الدائم لتوجيه وتقديم التوصيات والمساعدات المالية والفنية للحكومات التى تطلب العون.

وتشمل انشطة البرنامج مكافحة الاتجار غير المشروع ومحاولة تشديد القوانين وعلاج مدمنى المخدرات وإعادة تأهيلهم ودمجهم فى المجتمع من جديد فى الوقت نفسه يسعى البرنامج الى تحقيق تنمية ريفية تهدف الى تحرير المزارعين من الإعتماد على زراعة المحاصيل المخدرة من خلال تقديم بدائل كمصادر للدخل.

وتأتى مجمل ميزانية البرنامج من مصدرين الميزانية العادية للأمم المتحدة والمساهمات التطوعية.

وقد كون البرنامج عام ١٩٩١ صندوق خاص به من أجل تقديم المساندة المالية والفنية وبالاخص للدول النامية وذلك بعد عام واحد من قرار الجمعية العامة باعلان السنوات من ١٩٩١ الى عام ٢٠٠٠ عقداً للأمم المتحدة لمكافحة تعاطى المخدرات.(٤١)

فى الوقت نفسه فان الأمم المتحدة تقدم خدمات تدريبية وتعليمية واكاديمية الى دول الجنوب من خلال عدد من المراكز أهمها

- مركز الامم المتحدة للتدريب والبحوث UNITAR

United Nations institute For Training and research

- مركز الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح UNIDIR

United Nations institute For disarmement research

- جامعة الامم المتحدة UNU (٤٢) United Nations University

ونهاية لابد من الإشارة الى ان تقسيم قضايا التنمية جاء لغرض التوضيح ولكنه لا يعبر عن الواقع حيث ان التنمية هدف متعدد الابعاد يتسع ليشمل فى إطاره كل القضايا السابقة التى تمثل مكونات التنمية والتى تتداخل هى الاخرى فى علاقات ثنائية تبادلية فالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية والبيئية تمثل نسقاً متكامل يجب التعامل معه بشكل شامل ومتوازن.

ملاحظات ختامية : -

أولاً : يبدو نشاط الأمم المتحدة فى مجال التنمية فى حاجة الى إعادة الهيكلة والضبط حيث أن هناك عدد من البرامج تقوم على تقديم نفس الخدمات وهناك تداخل فى الإختصاصات كما أن زيادة عدد تلك المؤسسات والاجهزة والبرامج يؤدى الى تضاؤل حجم مخصصاتها من الميزانية الى جانب التنافس فيما بينها للحصول على التمويل الأمر الذى يقود إلى انصرافها عن الأهداف الأساسية.

ومن الواضح ان الامانة العامة للأمم المتحدة لاحظت ذلك مؤخراً مع بداية عقد التسعينات حيث تم إنشاء ثلاثة ادارات تنسيقية تابعة لها وهى

- إدارة تنسيق السياسات والتنمية المتواصلة
- إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات
- إدارة الدعم التنموى وخدمات الإدارة(٤٣)

ولكن يبقى التساؤل هل إقامة إدارات لتنسيق جهود برامج تقوم هى الاخرى بتنسيق جهود برامج تابعة يظل هو انسب الحلول لمواجهة مشكلة التنسيق؟؟

ثانيا : إن الانشطة التنموية التى تقدمها الأمم المتحدة لدول الجنوب باتت فى حاجة الى اعادة التقييم من حيث طبيعتها وفلسفة القائمين عليها. فالإهتمام بالجوانب الفنية والتقنية والاهتمام بوضع البرامج والسياسات المحددة لم يعد مناسبا لعالم ما بعد إنتهاء الحرب الباردة حيث بات لزاماً النظر الى الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بطريقة أكثر تكاملاً وشمولاً

حيث أصبحت المسائل المتعلقة بالكثافة السكانية وبالتنوع الثقافى والدينى والعرقى واللغوى ترتبط إرتباطاً وثيقاً بافاق الاستقرار السياسى والتقدم الإقتصادى الى حد إكتسب معه دور الامم المتحدة فى قضايا التنمية الاجتماعية طبيعة مختلفة إختلافاً نوعيا الأمر الذى يستلزم وقفة لإعادة النظر.

ثالثا : رغم أهمية التنسيق ووعى طبيعة الدور فى اداء المهام التنموية تبقى مسألة التمويل أساسية ولا يمكن التغاضى عنها ويلاحظ ان الولايات المتحدة تعد أكبر مدين للأمم المتحدة الامر الذى يخلق العديد من المشكلات المالية بالنسبة لبرامجها وهو ما يعود الى إعتبارات سياسية تضغط بها اكبر دول العالم على الأمم المتحدة فحصة الولايات المتحدة فى تمويل الميزانية العادية للأمم المتحدة تعادل ٢٥٪ من الميزانية ورغم ان الحصة تكون واجبة السداد فى أول يناير من كل عام إلا أن الولايات المتحدة تسدد جزءاً من ديونها عن الأعوام السابقة فى اكتوبر من كل عام بحيث تظل دائماً مدينة للأمم المتحدة بما يعادل ٣٠ إلى ٣٥٪ من الميزانية الجارية[٤٤] وقد بلغت ديون الولايات المتحدة للأمم المتحدة فى اخر مايو ١٩٩٥، ١,١٧٩ مليار دولار من جملة الديون المستحقة للمنظمة والتى تبلغ ٢,٧٥٤ مليار دولار[٤٥]

رابعاً : أن الأمم المتحدة وحدها ليست قادرة على تنفيذ برامجها دون دعم من الدول الكبرى لدول الجنوب حيث ان ميزانية الأمم المتحدة تبلغ ١,٣ مليار دولار سنوياً ينفق ٨٠٪ منها على سداد مرتبات الموظفين وتنفيذ البرامج والباقى للخدمات المؤتمرية والصيانة ومن الواضح ان كافة الضغوط قد فشلت فى إقناع الدول الصناعية بزيادة معوناتها الى ١٪ من دخلها فباستثناء النرويج التى تمثل معوناتها ١,١٦٪ من دخلها والسويد ١,٠٣٪ والدانمرك ١,٠٢٪ نجد ان هذه النسبة تبلغ ٠,٦٣٪ فى فرنسا و ٠,٣٠٪ فى كل من بريطانيا واليابان و ٠,٢٠٪ بالنسبة للولايات المتحدة فالمساعدات الامريكية بلغت عام ١٩٩٣ مستوى ١١٧٠٩ مليون دولار ولو قدمت الولايات المتحدة نسبة ١٪ من دخلها فقط للمعونات سيوازى الرقم ٥٨٥٤٥ مليون دولار هذا مع العلم ان اكثر من الفى مليون دولار من المساعدات خصصت لإسرائيل التى تجاوزت مرحلة البلدان النامية ودخلت مصاف الدول الصناعية منذ بضع سنوات وعلى ذلك فان المساعدة الحقيقية لدول الجنوب تساوى ٠,١٦٪ فقط من الدخل القومى الامريكى[٤٦]

وفى هذا السياق يقول مدير برنامج الامم المتحدة الانمائى أن الدول الكبرى ليس لديها الرغبة، فى دفع التنمية الدولية من خلال استثمارات عوائد السلام فمع بداية خفوت مناخ الحرب الباردة عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٤ بلغت نسبة ما تم إقتطاعه من الميزانيات العسكرية للدول ٩٣٥ مليار دولار أى قرابة تريليون دولار وجه معظمها لتمويل الصناعات العسكرية الى صناعات مدنية وتخفيض العجز فى الموازنة وتم توجيه نسبة ضئيلة جداً لجهود التنمية.

ويضيف إنه اذا تم خفض الإنفاق العسكرى بنسبة ٣٪ من عام ١٩٩٥ حتى نهاية القرن فسيكون العائد ٤٦٠ مليار دولار إذا خصصت الدول الغنية ٢٠٪ منها والدول الفقيرة ١٠٪ منها ستكون الحصيلة ١٤ مليار دولار خالصة للتنمية(٤٧).

خامساً : إن الاوضاع الداخلية وبالأخص الإقتصادية لدول الجنوب تتجه عكس وجهة التنمية وبالأخص فى بعدها الإجتماعى حيث أن معظم تلك البلاد تنتهج سياسات التكيف الهيكلى التى تنطوى على تخفيض فى الإنفاق الإجتماعى وتحويل الإنتاج الغذائى المحلى الى هدف التصدير وتبنى إستيراد التكنولوجيا المعقدة عالية التكلفة وهى سياسات تنشر الفقر على نطاق واسع فى بلاد هى أصلاً معدمة.

فى الوقت نفسه بلغت ديون دول الجنوب ١,٤ تريليون دولار عام ١٩٩٢ كما إرتفعت المتأخرات على حساب أصل الدين والفوائد من ٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ٨٥ مليار دولار عام ١٩٩٢ مما أدى الى نتائج وخيمة على الميزانيات العامة للدول وقاد الى المزيد من التخفيضات الحادة فى الانفاق الاجتماعى(٤٨)

وهنا يثور التساؤل كيف يمكن الإتساق بين الاهداف التنموية للأمم المتحدة وتوجهات السياسة العامة لدول الجنوب؟؟

سادساً : إن تخوفات دول الجنوب بشأن سيادتها وإمكانيات التدخل فى الشئون الداخلية لها لاتزال قائمة الأمر الذى يجر عليها فى بعض الأحيان تعارض الجهود التنموية للأمم المتحدة. ويعضد تلك التخوفات ان خبراء الأمم المتحدة عادة ما يتبنون حلولاً تجد فيها دول الجنوب نوع من التدخل والمهانة ولعل آخر تلك الاقتراحات ما تقدم به «كراكسى» رئيس وزراء

إيطاليا السابق بشأن مكافحة الفقر حيث تقدم بمشروع متكامل تضمن مطالبة الدول الغنية بتحمل مسئولية التنمية فى مساحة معينة من الكرة الارضية تضم دولاً قد تكون هناك صلة إستعمارية قديمة بها أو صلة صداقة حديثة معها فتتولى اليابان مثلاً عمليات التنمية ومعالجة الفقر فى بعض الدول النامية فى آسيا وتتولى كل من انجلترا وفرنسا عمليات التنمية فى بعض الدول الافريقية المتصلة بها... وهكذا(٤٩)

سابعاً : ترى العديد من دول الجنوب ان الامم المتحدة تحاول إقحامها فى مسائل تدعى انها تنموية دون ان يكون لها اى طائل من ورائها ولعل قضية البيئة هى المثال الأقرب فاذا كان الاغنياء ينتجون ٩٠٪ من النفايات الخطرة ويطلقون ٧٤٪ من غازات ثانى أكسيد الكربون التى تسبب ارتفاع درجة حرارة الارض وينتجون ١٠٠٪ من مركبات الكلورفلور كربون التى تعمل على تاكل طبقة الأوزون فما دخل دول الجنوب. وذلك مع إدراك الدول النامية خطورة أبعادا المشكلة البيئية التى تواجهها.

وتؤكد تلك الدول أن السياسة وليست التنمية وراء إقحام البيئة على أجندة المسائل السياسية الرئيسية فى العالم وفى نهاية الثمانينات وان رغبات الدول الكبرى هى التى عقدت قمة الأرض عام ١٩٩٢ وأن دول الجنوب تجبر ان تشارك فى حل مشكلات لم تتسبب فيها وليس لها مصلحة حقيقية فى التعامل معها(٥٠)

وهنا يثار التساؤل انه بغض النظر عن الدوافع وراء خريطة اولويات الأمم المتحدة التنموية وخريطة أولويات دول الجنوب فان هناك إختلاف واضح فى ترتيب تلك الاولويات بين الجانبين.

ثامناً : هناك جدل مثار بين المفكرين والدول بشأن إنتهاء الحرب الباردة واثره على التعاون من أجل التنمية فالبعض ومن بينهم الأمين العام للأمم المتحدة يرى ان المساعدات الانمائية باتت أحد ادوات الحرب الباردة وان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق قدمت الدعم الفنى والاقتصادى لدول ذات الثقل الايديولوجى دون مراعاة جوانب التنمية وان مناخ إنتهاء الحرب الباردة سيؤثر بالايجاب على جهود تنمية دول الجنوب(٥١) أما الدول النامية فترى انها استفادت إقتصادياً من مناخ الحرب الباردة وان نهايتها بمثابة كارثة ليظل التساؤل أى الوضعين أفضل؟ وبمعنى آخر هل يطرح النظام الدولى الجديد فرص امام دول الجنوب تفوق ما يفرضه من قيود بشأن التنمية أم أن العكس صحيح؟؟

تاسعاً : ان مناخ ما بعد إنتهاء الحرب الباردة ابرز إهتمامات دولية جديدة حيث لم تعد مسألة تنمية دول الجنوب تستأثر بالإهتمام الدولى بل بات ينافسها ويزاحمها الإهتمام بمسائل أخرى فمسائل تحقيق السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان واوضاع اللاجئين وحماية البيئة ومشاكل الدول الاشتراكية السابقة أصبحت مثاراً للإهتمام الدولى ومن ثم الأمم المتحدة فى الوقت نفسه إضمحلت الأهمية النسبية للدول النامية وأصبحت غير قادرة على فرض مشكلاتها كما كان الوضع سابقاً ولذلك يثور التساؤل كيف يمكن لدول الجنوب إعادة طرح قضاياها التنموية على الساحة الدولية؟؟ وما هى المنطلقات والمحددات المستقبلية للعلاقة الجديدة بين الشمال والجنوب؟؟

عاشراً : إن دور الامم المتحدة المؤثر فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب الباردة فى طريقه للتضاؤل حيث ان سيادة المفهوم الغربى للتعاون الدولى الإقتصادى والاجتماعى والذى يعنى ان العلاقات الدولية الاقتصادية ومن ثم التعاون الدولى الاقتصادى يجب ألا يخضع لأية قيود ويترك تحديده لعلاقات القوى القائمة دون أى تدخل يعنى إنتهاء واقعى لدور الامم المتحدة فى توجيه العلاقات الدولية الاقتصادية عن طريق القرارات التى كانت تتبناها بعد إقرارها مسبقاً من جانب مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى مسائل التجارة والمال والنقد والمواد الأولية(٥٢)

ثانياً: أهم قضايا الجنوب

فى أجندة الأمم المتحدة

٢- القضايا السياسية

ويتناول هذا الجزء أهم القضايا السياسية التى تتعرض لها منظمة الأمم المتحدة وتمثل ضرورة ملحة لدول الجنوب أو ذات تأثير مؤكد على سياساتها ومصالحها طبقاً لوجهة نظرها.

وبطبيعة الحال فان قائمة تلك القضايا شهدت تعديلات من فترة الى أخرى سواء بالحذف والإضافة أو الترتيب فى قائمة الأولويات على مدار حياة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن.

وتتعامل الدراسة بالأساس مع قضايا سياسية أربعة وهى حفظ السلام وحقوق الانسان واللاجئين وإصلاح الأمم المتحدة.

ولاتدعى الورقة إمتلاك الحقيقة كلها ولايعنى إختيار تلك القضايا إنها الوحيدة وانما هى الأكثر أهمية من وجهة نظر الورقة فى ظل التغيرات الدولية الجارية ومن ثم فإن الرغبة فى إضافة قضية هنا وأخرى هناك أو بعد هنا وبعد هناك أمر مطلوب ومنطقى وإن كان لاينال فى الوقت نفسه من محورية القضايا الأربعة المطروحة...

قضية حفظ السلام

يعد تدخل الأمم المتحدة لحفظ السلام فى مناطق التوتر من الاختصاصات الأصلية ذات الثقل فى تاريخ الأمم المتحدة. وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى قبرص عمليات تدخل من الأمم المتحدة تنوعت أشكالها ما بين هيئات لمراقبة العمدنة أو قوات للمراقبة الدولية أو قوات لحفظ السلام خلال مرحلة ما قبل انتهاء الحرب الباردة

وعادة ما كان يرتبط تدخل الأمم المتحدة بصراع عسكرى بين الدول أو بالصراع العربى الإسرائيلى أو بأوضاع داخلية يؤثر الصراع بين القوى الوطنية فيها على الأمن والنظام بداخلها.

وقد أثر انتهاء الحرب الباردة والمناخ العالمى الجديد على تطور عمليات حفظ السلام من وجهتين:

الأولى: تحرر مجلس الأمن من الإنقسام الذى كان يعانيه خلال فترة الحرب بين الولايات المتحدة وحلفائها والاتحاد السوفيتى السابق وحلفائه الأمر الذى اعطى المجلس حرية الحركة فى التعامل مع بؤر التوتر فى العالم وقدم إمكانية التواجد الفورى فى مناطق الصراع.

الثانية: التوسع فى مفهوم حفظ السلام حيث جاء فى تقرير للسكرتير العام للأمم المتحدة فى يونية ١٩٩٢ عرف «بجدول أعمال السلام» ذكر لأربعة مفاهيم يقوم عليها حفظ السلام وهى:

- الدبلوماسية الوقائية: وتتصرف إلى تدخل قوات الأمم المتحدة للردع بدلاً من إنتظار إندلاع الصراع ويتطلب هذا المفهوم توافر نظم للانذار المبكر وبيانات كاملة عن الأوضاع فى بؤر التوتر المحتملة.

- صنع السلام: ويتم من خلال مساندة كاملة من الجمعيةالعامة لدعم أية جهود لتسوية المنازعات بالتفاوض أو المساعى الحميدة أو التحكيم.

ويشمل هذه المفهوم تدخل مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من الميثاق الذى يخول استخدام القوة العسكرية لإحلال السلام والأمن الدوليين ومواجهة التهديدات ضد السلام ومقاومة المعتدى.

- عمليات حفظ السلام: وتتصرف إلى التدخل الفعلى لقوات تابعة للأمم المتحدة وقت اندلاع الصراع وقد اوصى التقرير الدول بتقديم كافة المعلومات بشأن أنوع وعدد الأفراد التى تكون مستعدة لإرسالهم وقت الصراع إلى جانب سرعة تدبير الأموال اللازمة لقوات حفظ السلام.

- أنشطة بناء السلام: وتشمل جهود ما بعد الصراع كأمور اللاجئين والالغام والمواصلات والمرافق العامة وبناء المؤسسات والإعداد ومراقبة الإنتخابات وإحترام حقوق الإنسان(٥٢).

وبطبيعة الحال انعكس ذلك المناخ الجديد على عمليات حفظ السلام من عدة أوجه:

أولا: إمتدت تلك العمليات بشكل موسع إلى عدد كبير من دول العالم فالى جانب البوسنة والهرسك شملت تلك العمليات فى أفريقيا كلا من جيبوتى واريتريا واثيوبيا وناميبيا

وجنوب أفريقيا وانجولا وموزمبيق والصومال وزائير والسنغال وموريتانيا وتشاد وليبريا والصحراء الغربية ونيجيريا وبنين وبوروندى وكينيا ومالاوي والسودان ورواندا وبوروندى. وفى آسيا أفغانستان وكمبوديا والكويت(٥٤).

ثانيا: تنوع عمليات حفظ السلام حيث لم يعد دور القوات ينحصر فى نشرمراقبين دوليين أو نشر قوات محايدة بعد ان تعلن الأطراف المتحاربة وقف إطلاق النار ولكن إتسع دورها للقيام بعمليات التطهير من الألغام والتنظيم للإنتخابات ونزع سلاح المحاربين وتدريب قوات الشرطة الوطنية وإهادة اللاجئين والدفاع عن حقوق الإنسان وتقديم المساعدات والإغاثات العاجلة وإعادة بناء الإقتصاد المنهار(٥٥).

وقد بدأت مسألة تداخل الأمم المتحدة فى الرقابة على الانتخابات وتنظيمها عام ١٩٨٩ عندما اعدت الأمم المتحدة بعثة للتحقق من عملية الإنتخابات فى نيكارجوا وفى العام التالي أوفدت بعثة مماثلة إلى هايتى ومع تضاعف طلبات المساعدة الإنتخابية أعلنت الجمعية العامة فى جنيف ١٩٩١ عن تفضيلها إنشاء وحدة للمساعدات الإنتخابية وبالفعل أقيمت تلك الوحدة فى أبريل ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين إستطاعت الأمم المتحدة الاستجابة لطلبات المساندة الانتخابية التى قدمت اليها من أثيوبيا والأرجنتين واريتريا واوغندا وبوروندى وتشاد وتوجو وأفريقيا الوسطى وجيبوتى ورومانيا والسنغال وسيشل وجيانا وغينيا وغينيا الأستوائية وغينيا بيساو وكولومبيا والكونغو وكينيا وليسوتو ومالى ومدغشقر ومالاوى والنيجر(٥٦). ويعد تدخل الأمم المتحدة فى كمبوديا تدخلا مثالياً لما سيكون الوضع عليه فى المستقبل حيث إنشئت فى مارس ١٩٩٢ السلطة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة فى كمبوديا ومقرها بنوم بنة بموجب إتفاقية التسوية السياسية ثم قامت القوات التابعة للأمم المتحدة بمراقبة وقف إطلاق النار وفصل القوات وجمع الأسلحة ثم الإشراف على العملية الإنتخابية ثم المشاركة فى أعمال المساعدة الإنسانية وقد ضمت بعثة الأمم المتحدة فى كمبوديا ٢٢ الف شخص من المدنيين والعسكريين وانفقت مليار و ٦٠٠ مليون دولار خلال الفترة من ٩١ إلى ١٩٩٣(٥٧).

ثالثاً: صار من المألوف أن تشارك كافة دول العالم فى هذه العمليات بعد أن كان محظوراً على أعضاء مجلس الأمن الدائمين وعدد من الدول الأوروبية المشاركة فيها وقد شهدت عمليات حفظ السلام فى كل من الكويت والبوسنة قوات من كافة أنحاء العالم.

رابعا: إذا كان الإساس القانونى لعمل كافة عمليات حفظ السلام هو رضاء الدول المتنازعة أو الدولة التى تعانى من الصراع فى أراضيها إلا أنه فى حالة إنهيار النظام وسلطة الدولة لم يكن هناك محل لإرادة الطرف الآخر لأن المهمة باتت إعادة سلطة الدولة كما حدث فى الصومال.

* ولأن الغالب الأعم من تلك العمليات يدور علي أراض دول الجنوب كان لابد أن يكون لها وجهة نظر فى هذا الشأن يمكن حصرها فى النقاط التالية:

أولا: آثار التوسع الذى شهدته عمليات حفظ السلام على مستوى الكم والكيف قلق دول الجنوب التى عبرت بشكل صريح عن إهتمامها بضبط أنشطة مجلس الأمن حيث طالب المؤتمر الحادى عشر لحركة عدم الانحياز بإقامة التعاون الفعال والتوازن بين مجلس الأمن والجمعية العامة حتى تتمكن الجمعية العامة من ممارسة دورها فى الرقابة على أعمال المجلس. كذلك طالب المؤتمر مجلس الأمن إنشاء نظام مؤسسى للمشاورات مع البلاد المشاركة بقوات فى عمليات حفظ السلام وهو ما يعكس رغبة دول الجنوب فى عدم تركيز السلطة فى يد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن(٥٨).

ثانياً: رغم تفرقة السكرتير العام بين ثلاثة مستويات للقيادة والتحكم لقوات حفظ السلام

- التوجيه السياسى العام الذى يدخل فى إختصاص مجلس الأمن - التوجيه والقيادة التنفيديان اللذان تقع المسئولة عنهما علي كاهل الأمين العام(٥٩). القيادة الميدانية المسندة من الأمين العام إلى رئيس البعثة (الممثل الخاص أو قائد القوات) إلا أن الواقع يؤكد وجود إنقسام فى القيادة وتداخل فى الإختصاصات الأمر الذى يطف الشرعية علي مطالب دول الجنوب بوضع مبادىء توجيهية لهذه العمليات على أساس الالتزام بمبادىء وأغراض الأمم المتحدة وخصوصاً مبادىء الإحترام الكامل لسيادة جميع الدول وتساويها فى السيادة ووحدتها الإقليمية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية.

ثالثاً: ترى دول الجنوب أن الدول الكبرى تستخدم الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على التدخل العسكرى فى شئون الدول الأخرى والتلاعب بمصالح الدول الصغرى رغم انها تمثل

الأغلبية[٦٠] كذلك فان دول الجنوب تشكلت فى نزاهة مجلس الأمن وتستدل على ذلك من إزدواجية المعايير فى التعامل مع قضايا وغض البصر عن قضايا أخرى قد يكون إنتهاك الشرعية الدولية فيها أكثر وضوحاً[٦١]. وبالتالى فإن دول الجنوب تطالب بالتروى فى اتخاذ القرارت بشأن التدخل العسكرى وترى ضرورة ايجاد دور للجمعية العامة فى هذا السياق وأن تكون تلك العمليات ذات طبيعة مؤقتة وألا يتم اللجوء إليها إلا بعد استنفاذ كافة وسائل التسوية السلمية.

رابعاً: تؤكد دول الجنوب أن أسباب النزاعات والصراعات الداخلية على أراضيها تعود فى الأساس إلى غياب التنمية السياسية والأجتماعية الأقتصادية وإن عمليات التدخل العسكرى لم تؤت العائد المراد منها دون تلك التنمية وبالتالى فهى تطالب توجيه الإنفاق المالى الباهظ المخصص لعمليات حفظ السلام الى إحتياجات التنمية فى دول الجنوب حيث يبلغ متوسط الإنفاق السنوى على تلك العمليات ٣ مليار دولار فى طريقها الى التزايد إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن يتحملون القسط الأكبر من تلك النفقات وفقاً لقرار من الجمعية العامة حيث تتحمل الولايات المتحدة على سبيل المثال ثلث هذه النفقات أى مليار دولار تقريبا[٦٢].

قضية حقوق الإنسان

يعتبر ملف حقوق الإنسان من أكثر الملفات التى شهدت إهتماماً من المنظمة الدولية على مسار تاريخها الطويل الأمر الذى يعد متماشياً مع الهدف من إنشاء الأمم المتحدة حيث تشير ديباجة الميثاق إلى التصميم على تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامته وجدارته والحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم صغيرها وكبيرها كما تشير الديباجة إلى «وجوب تعزيز التقدم الأجتماعى وتحسين مستويات الحياة فى ظل المزيد من الحرية».

وتأتى المادة الأولى الخاصة بالأهداف لتنص على تطوير العلاقات الودية بين الأمم على أساس إحترام مبدأ تساوى الحقوق وتقرير الشعوب لمصائرها ومن أجل تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دون تمييز كذلك فانه من خلال المادتين ٥٥ ، ٥٦ تلتزم الأمم المتحدة

كمنظمة بالعمل على تعزيز تلك الحقوق فى حين تلتزم الدول الأعضاء منفردة ومجتمعة بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى ذلك الهدف(٦٣).

وعلى الرغم من إهتمام الأمم المتحدة من خلال ميثاقها بتشجيع ودعم حقوق الإنسان إلا أن هذا الميثاق نفسه لم يقدم أى تعريف لمضمون حقوق الإنسان الأمر الذى جعله عرضة لتعدد وجهات النظر والأفكار وفتح الباب أمام الأيديولوجية لتكون فرس الرهان فى تحديد ماهية وفحوى حقوق الإنسان.

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن الشرعية الدولية لحقوق الإنسان تجد مرجعيتها فى:

- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

- العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والذى أقر عام ١٩٦٦ وبات نافذ المفعول فى مارس ١٩٧٦.

- العهد الدولى للحقوق الأقتصادية والأجتماعية والثقافية والذى أقر عام ١٩٦٦ وبات ناقد المفعول فى ١٦ يناير ١٩٧٧.

- البروتوكول الإختيارى الملحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- هذا بالإضافة إلى العديد من الإتفاقيات التى تتعلق بحقوق الإنسان والتى تمت فى إطار الأمم المتحدة ومنها الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى، ومنها إتفاقية الحقق السياسية للمرأة التى أقرت فيها الأطراف المتعاقدة حق المرأة فى التصويت دون أى تمييز وأهلية النساء فى أن ينتخبن لجميع الهيئات وحقهن فى تقلد المناصب العامة، إعلان الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة (١٩٦٧)، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتى دخلت النفاذ فى سبتمبر ١٩٨١، الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً، والإعلان الخاص بحقوق المعوقين، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره مع ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة عام ١٩٨٤(٦٤).

وقد بات مستقراً فى العرف الدولى أن هناك فئات ثلاثة لحقوق الانسان:

الفئة الأولى: هى الحقوق السياسية والمدنية وتتمثل فى حقوق الحياة والحرية والكرامة الشخصية البدنية والمعنوية وضمان المحاكمة العادلة وحرية العقيدة والتعبير والتنظيم المهنى والسياسى وإنتخاب الحاكمين... وينسجم هذا النوع من الحقوق مع المفهوم الغربى لحقوق الانسان.

الفئة الثانية: وهى الحقوق الأقتصادية والثقافية والأجتماعية مثل حقوق العمل وفقاً لأجر عادل، والتعليم، والعلاج، والدخل المناسب. وقد أبرز المفكرون الأشتراكيون أهمية هذه الحقوق فحديثهم عن الديمقراطية الإقتصادية وأكدت عليها الثورات الأشتراكية فى شرق أوروبا وشرق آسيا وعدد من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

الفئة الثالثة: وهى ما يمكن نسمه بحقوق الشعوب أو الحقوق الجماعية مثل حقوق تقرير المصير والسلام والتنمية والبيئة فضلا عن إستخدام اللغة الوطنية وصيانة الثقافة القومية(٦٥).

وإذا كان وضع مفهوم حقوق الإنسان يستحوذ على رضاء دول العالم ذات الثقافات والحضارات المختلفة أمر هام فان ذلك المفهوم بأبعاده المتعددة يبقى دون فائدة إذا لم تكن هناك أجهزة فعالة لديها من الآليات ما يجعلها قادرة على المحافظة على إحترام حقوق الإنسان فى الواقع وفى هذا الإطار فانه يمكن تسليط الضوء على الأجهزة والآليات الأساسية للأمم المتحدة المختصة بالتعامل فى شئون حقوق الإنسان.

إلا أنه يجب الاشارة الى الأجهزة عامة الإختصاص فى الأمم المتحدة بصفتها ضالعة فى التعامل مع مسائل حقوق الانسان حيث تتعامل الجمعية العامة مع حقوق الانسان كأحد بنود أعمالها ، كذلك يتعامل مجلس الأمن مع حقوق الإنسان متى إرتبطت بالسلم والأمن الدوليين إضافة إلي وكالات متخصصة تتداخل طبيعة عملها مع بعض أفرع حقوق الإنسان مثل منظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية.. وبشكل محدد فانه يمكن الحديث عن أجهزة مختصة بحقوق الإنسان على مستوى الأمم المتحدة.

لجنة حقوق الإنسان:

تعد لجنة حقوق الإنسان الجهاز الرئيسى المنوط به التعامل مع قضايا حقوق الإنسان فى منظومة الأمم المتحدة وقد إنشئت اللجنة عام ١٩٤٦ بقرار من المجلس الأقتصادى والأجتماعى للتشجيع على قيام الأعضاء منفردين أو مشتركين بالتعاون مع الأمم المتحدة فى وسائل حقوق الإنسان وقد ظل عمل تلك اللجنة مقيداً نتيجة قرارها المعروف بالحرمان الذاتى Self-Denialact والذى ينص على عدم سلطتها فى فحص المراسلات المعنية بانتهاك حقوق الإنسان. إلا إن نهاية الستينات شهدت تغير فى منهج اللجنة نتيجة ضغط دول عدم الإنحياز مع تنامى إنتهاكات حقوق الإنسان فى جنوب أفريقيا والأراضى الفلسطينية المحتلة حيث أصدر المجلس الإقتصادى والإجتماعى قرارية رقم ١٢٣٥ لعام ١٩٦٧ والذى خول اللجنة فحص المراسلات التى تشير إلى إنتهاكات جسيمة ومتواصلة لحقوق الإنسان ورقم ١٤٥٠٣ لعام ١٩٧٠ والذى خول اللجنة قبول المراسلات غير الحكومية أيضاً مع فحصها بطريقة سرية.

وقد تغيرت عضوية اللجنة عدة مرات على النحو التالى:

١٩٤٧ - ١٩٥٤ ---- ١٨ عضواً

١٩٥٥ - ١٩٦٦ ---- ٢١ عضواً

١٩٦٧ - ١٩٧٩ ---- ٣٢ عضواً

١٩٨٠ - ١٩٨٩ ---- ٤٢ عضواً

١٩٩٠ - حتى الآن ---- ٥٣ عضواً

وعادة ما كان التوسع فى العضوية نتاجاً لضغط من دول الجنوب للوصول الى تمثيل أكثر عدالة فى مواجهة تخوفات من الدول الكبرى وأجهزة المنظمة من صعوبة التوصل إلى قرارات نتيجة ظهور التكتلات الإقليمية(٦٦).

المفوض السامى لحقوق الإنسان:

يعتبر إستحداث منصب مفوض سامى لحقوق الإنسان أحد أهم اثار النظام الدولى الجديد علي مسائل حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة حيث أغلق الرفض الدائم للاتحاد السوفيتى

السابق ملف ذلك المنصب لمدة عقود ثلاثة. وقد حمل قرار الجمعية العامة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣ المفوض السامى مسئولية كافة أنشطة حقوق الإنسان فى المنظمة وكلفه بشكل محدد بما يلى:

- تشجيع تمتع أفراد العالم بكافة حقوقهم المشروعة.
- تعضيد حق الشعوب فى التنمية.
- تحسين خدمات الإشراف على برامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- تنسيق أنشطة التعليم والإعلام العام بشأن قضايا حقوق الإنسان.
- المساهمة فى تذليل العقبات التى تقف فى مواجهة التخلص من إنتهاكات حقوق الإنسان.
- دعم التعاون الدولى بشأن حقوق الإنسان.

وفعلياً قام المفوض بإعداد برنامج متسع للأنشطة شمل زيارة عدد من الدول بهدف تقوية التوجه نحو إحترام حقوق الإنسان إلى جانب محاولة تقوية الروابط والإتصالات بين برامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والمؤسسات القومية والمنظمات غير الحكومية المعنية بتشجيع وحماية حقوق الإنسان.

كذلك قرر المفوض انشاء خط ساخن لحقوق الإنسان Human rights hot line يكون الهدف منه إطلاع الأمم المتحدة بكافة إنتهاكات حقوق الإنسان وأوضاع البشر فى كافة أنحاء العالم من خلال إتصالات المنظمات المختلفة حكومية أو غير حكومية.

هذا بالإضافة إلى إنشاء اللجنة الإدارية للنسيق The administrative Committee on co-ordination والتى عقدت أولى جلساتها فى أبريل ١٩٩٤ وضمت رؤساء وكالات الأمم المتحدة لمناقشة انعاكسات ماجاء فى مؤتمر فيينا على برامج وأنشطة تلك الوكالات(٦٧).

مركز حقوق الإنسان The Center of Human Rights

ويتبع هذا المركز المفوض السامى لحقوق الإنسان ويمارس أنظمته من مقر الأمم المتحدة فى جنيف. والهدف الأساسى منه هو معاونة الجمعية العامة والمجلس الإقتصادى والإجتماعى ولجنة حقوق الإنسان وذلك من خلال إعداد البحوث والدراسات بشأن قضايا حقوق الإنسان

والتنسيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية إضافة إلى جمع المعلومات والإعلام بها وإصدار المطبوعات المتعلقة بالأوضاع العالمية لحقوق الإنسان بجانب تقديم برامج تدريبية للمحاميين والقضاه والنواب العامين من رجال الشرطة والمسئولين فى السجون[٦٨].

فى الوقت نفسه يقوم المركز بتحديد إحتياجات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى عدد من الدول بوروندى ١٩٩٤ وملاوى ١٩٩٣ وارمينيا ١٩٩٤ واذربيجان ١٩٩٤ هذا إلى جانب دعم المؤسسات العاملة فى مجالات حقوق الإنسان كاللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمركز الأفريقى لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والإعداد لورش عمل فى آسيا جاكارتا (١٩٩٣) وسيول (١٩٩٤)[٦٩].

وإنطلاقاً مما سبق يمكن الإشارة إلى نوعين من الملاحظات يتعلق الأول بموضوع حقوق الإنسان برمته أما الثانى ينصرف إلى الإشارة لإعتبارات تؤكد عليها دول الجنوب.

أولا: ملاحظات تتعلق بملف حقوق الإنسان بشكل عام

١- أن مفهوم حقوق الإنسان ليس مفهوماً مجرداً وإنما مفهوم إرتبط بإطار تاريخى وفكرى نشأ من خلاله وعلى ذلك فإنه لايمكن الحديث عن مطابقة لمفهوم حقوق الإنسان فى الدول الاشتراكية مع المفهوم لدى الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية والمفهوم لدى بعض الدول الإسلامية.

إلا أن الإختلافات الفكرية بشأن المفهوم لاتعوق إلى حد كبير التقدم فى أنشطة حقوق الإنسان وبالأخص فى ظل المناخ الدولى الجديد فضلاً عن إلتزام الأغلبية الساحقة من الدول بالمبادىء الواردة فى الميثاق والاعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين إلى جانب النظم الأقليمية المتطورة لحقوق الإنسان فى أوروبا الغربية والأمريكتين.

٢- هناك إختلاف فى الموقف العلنى للنظم السياسية من مسائل وقضايا حقوق الإنسان وبين الممارسات الحقيقية حيث تؤكد كل النظم السياسية تأييدها لحقوق الإنسان فى الوقت الذي تقوم هى بانتهاك تلك الحقوق على مستويات أخرى مختلفة وهو الأمر الواضح فى ممارسات

بعض الدول الكبرى والذي يؤدى إلى الغموض بشأن الداخلى والخارجى فى حقوق الإنسان[٧٠].

٣- ان الدور المتنامى للمنظمات غير الحكومية وتصاعده المستمر خلال المناخ الدولى الجديد يلقى بظله على مسألة حقوق الإنسان حيث يتنوع دورها من جمع معلومات وتنظيم ضغوط والإتصال بممثلى الحكومات والمنظمات الدولية إلا أنه يجب مراعاة التوازن بين مساندة ودعم تلك المنظمات وعدم جعلها إداة فى مواجهة الدولة من ناحية أخرى.

٤- إن هناك تفاوت كبير فى إدراك الدول لحدود حقوق الإنسان فإذا اتفقت الدول على مجموعة من الاطرالعامة والخطوط العريضة تبقى الخلافات على التفصيلات متسعة الأمر الذى يبرزه استعراض تصديقات الدول على الإتفاقات الخاصة لحقوق الإنسان فحتى إنعقاد مؤتمر فيينا صدرت ١٣٤ دولة على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى وصدقت ١٠٩ دولة على إتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، كذلك صدقت ١١٩ دولة على العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، أما إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فقد صدقت عليها ١٢٢ دولة وأخيرا صدقت ١١٥ دولة على العهد الخاص بالحقوق الأجتماعية والأقتصادية الصادر عام ١٩٦٦ كما صدقت ١٣٥ دولة على إتفاقية حقوق الطفل.

وعلى عكس ذلك بقى عدد التصديقات على إتفاقيات أخرى منخفضاً جداً فمثلاً حتى إنعقاد مؤتمر فيينا لم تصدق إلا ٧٢ دولة على إتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، و ٥٥ دولة على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية، ودولة واحدة فقط على الإتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم التى إعتمدتها الجمعية العامة فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٠، و ١٧ دولة على البروتوكول الإختياري الثانى للعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الرامى إلى إلغاء عقوبة الإعدام الذى إعتمدته الجمعية العامة فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٩[٧١].

٥- أن زيارة تعامل الأمم المتحدة فى مسائل حقوق الإنسان وتزايد الجهود المبذولة لايعنى زيارة فاعلية هذا التعامل وبالأخص فى ظل تزايد المناطق التى تستدعى التدخل الأمر الذى يعكس عدم ملاءمة الآليات رغم ما طالها من تطوير فأجهزة الأمم المتحدة نفسها تواجه العديد من المعوقات الرئيسية فلجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة ليس لديها ميزانية تسمح لها بالأجتماع فى حين يعمل مركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بأجهزة كومبيوتر من أجيال تتراوح عمرها بين ١٥ - ٢٠ سنة(٧٢).

ويرى البعض أن توزيع ميزانية الأمم المتحدة يعكس نوع من التمييز فى مواجهة أنشطة حقوق الإنسان مقارنة بأنشطة اليونسكو واليونسيف على سبيل المثال وهو ما يعود إلى قصد من الحكومات كى تظل هذه الأجهزة محدودة الأثر والفاعلية. وإن كانت التغيرات الدولية إعادت إلى حد ما توزيع خريطة الإهتمامات ومن ثم الموارد المالية والبشرية.

ثانياً: ملاحظات خاصة بدول الجنوب

١- تتعلق مسألة إحترام حقوق الإنسان فى بعض الدول وبالأساس دول الجنوب مع المطالبة بالوصول إلى درجة مناسبة من التقدم الإقتصادى والإجتماعى وما يلفت الإنتباه فى هذا الإطار إن عددا من الدول شهد تقدماً فى مجال إحترام حقوق الإنسان مع تزايد معدلات الأداء الأقتصادي وتوافر الحريات الأقتصادية والأجتماعية والثقافية الأمر الذى يضع العديد من علامات الاستفهام حول مستقبل حقوق الإنسان فى دول الجنوب(٧٣).

٢- مازالت الجهود الدولية بشأن حقوق الإنسان تتداخل مع مفهوم السيادة ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول حيث تعتبر معظم الدول وبالأخص دول الجنوب أوضاع حقوق الأنسان من صميم الإختصاص الداخلى وأن مجرد مناقشة تلك الأوضاع من قبل أى طرف خارجى يعد إختراق لحقوقها بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتى تحظر التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

٣- إذا كان تدخل الأمم المتحدة التى تعبر عن الإرادة الدولية أو ضمير الإنسانية قد يواجه بعقبة المشروعية فان إتخاذ بعض الدول بعيداً عن المنظمة الدولية موقف الحكم على أوضاع

حقوق الإنسان فى دول أخرى لايلقى الترحيب ليس من جانب تلك الدول الأخرى فقط ولكن من جانب معظم الدول الأخرى التى لاتدور فى فلكها خصوصاً إذا كانت هذه الدول المدعية قوة عالمية كبرى. وقد اعربت دول الجنوب تكراراً عن تخوفها من تدخل الدول الكبرى فى شئونها من خلال الأمم المتحدة(٧٤).

٤- وتتعلق تلك الملاحظة بالسابقة عليها مباشرة حيث أن دول الجنوب باتت تشعر بالقلق فى ظل النظام الدولى الجديد من فتح المجال أمام تسييس مسائل حقوق الإنسان داخل أروقة الأمم المتحدة ذلك التسييس الذى يقود الى انتقائية فى التعامل إما تعود إلى القوة التصويتية من خلال سيطرة مجموعة معينة من الدول وتمتعها بوزن يمكنها من فرض جدول أعمال معين، وإما تعود إلى القدرة على تنفيذ القرارات فى مسألة ما بشأن دولة ما والإمتناع عن تنفيذها بالنسبة لدول أخرى(٧٥).

قضية اللاجئين

وسيتم تناول قضية اللاجئين وجهود الأمم المتحدة فى هذا السياق من خلال الإشارة الى عدد من النقاط الرئيسية.

أولا: من هو اللاجىء؟ اللاجىء هو ذلك الشخص الذى لايستطيع أو غير الراغب فى العودة إلى موطنه نظراً لتعرضة للإضطهاد لأسباب تعود إلى الجنس أو الدين أو القومية والرأى السياسى.

ثانيا: ما هو عدد اللاجئين فى العالم؟ وما هى مناطق تركزهم؟ قفز عدد اللاجئين فى العالم من ١٧ مليون شخص عام ١٩٩١ إلى ما يزيد عن ٢٣ مليون شخص حالياً وينتمى اللاجئون إلى ١٤٣ دولة ٤٠٪ فى أفريقيا، ٣٠٪ فى آسيا، وأقل من ١٪ فى أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومع بداية اغسطس ١٩٩٤ كان هناك ٢ر٧ مليون لاجىء فى البوسنة والهرسك، ٢ر٥ مليون لاجىء فى ايران، ١ر٥ مليون لاجىء فى باكستان، ١ر١ مليون لاجىء فى زائير هذا فى الوقت الذى تدفق حوالى ٢ر٢ مليون لاجىء هارب من مذابح رواندا إلى الدول المجاورة تنزانيا وزائير واوغندا وبوروندى ورواندا(٧٦).

ثالثاً: ما هى الجهة التابعة للأمم المتحدة والمخولة التعامل مع قضية اللاجئين؟

الجهة هى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR وقد انشئت بقرار من الجمعية العامة عام ١٩٥١ لحماية اللاجئين وايجاد حلول مناسبة لمشكلاتهم وتعد أهم وظائفها:

- مد الحماية الدولية إلى اللاجئين الذين لايتمتعون بالحماية داخل بلادهم طبقاً لتعريفهم.
- التأكد من حصول اللاجىء علي وضع قانونى مناسب فى دولة اللجوء.
- التأكد من عدم استخدام القوة القسرية أو الإجبار لإعادة اللاجىء إلى موطنه أو محل إقامته السابقة إذا لم يكن الشعور بالأمن قد بات قائماً بشكل فعلى(٧٧).

رابعاً: تمويل المفوضية ويقوم علي مصدرين أساسين المساهمات التطوعية من الحكومات إلى جانب مصادر أخرى أهمها المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية الدولية الإنسانية. ويلاحظ أن إنفاق المفوضية فى تزايد مستمر نظراً لإتساع نطاق عملها بزيادة عدد الصراعات المسلحة واجواء عدم الاستقرار حيث بلغ عام ١٩٩١ حوالي ٥ر٨٦٢ مليون دولار، ٨٦٦ مليون دولار عام ١٩٩٢، ١٩ر١ مليار دولار عام ١٩٩٣، ٢ر١ مليار دولار عام ١٩٩٤.

خامساً: على الرغم من زيادة عدد اللاجئين بشكل درامى خلال السنوات الأخيرة إلا أن مشكلاتهم الرئيسية والحلول الواجب إتخاذها بالنسبة لهم مازالت هى نفسها على مر العقود الماضية وفى كل انحاء العالم فاللاجئين فى حاجة إلى الطعام والكساء والملجأ ثم العودة إلى منازلهم إن أمكن ذلك.

سادساً: من الواضح إن واحدة من أهم سمات النظام الدولى الجديد هى تفجر الصراعات العرقية والقومية فى كافة أنحاء العالم الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد اللاجئين ومن ثم زيادة الحاجة إلى مزيد من التمويل هو ما أثر بالسلب على كفاءة المفوضية العليا لشئون اللاجئين ومع ذلك فأن المفوضية تبذل جهد مضاعف من أجل اتخاذ دور جديد

من خلال بذل جهود وقائية لاستئصال جذور الصراعات قبل أن تحدث معارك ينتج عنها مزيد من اللاجئين.

سابعاً: فى اطار جهود المفوضية لإعادة اللاجئين لأوطانهم إستطاعت أن تعيد ١ر٨ مليون لاجىء عام ١٩٩٣ ومعظمهم من أفغانستان وكمبوديا وأثيوبيا وموزمبيق والصومال. إلا أنه عادة ما يعود هؤلاء إلى أوطانهم بعد أن تكون قد هدمتها الحروب أو مازال الصراع قائماً فيها مما يتطلب تخطيط وتنفيذ أنشطة تنموية وتقديم إغاثة عاجلة ولكنها تتميز بالأثر الممتد بغية بناء أسس للسلام والاستقرار وعلى ذلك فان المفوضية تسعى الى التعاون مع WORLD BANK, U.N.D.P والمنظمات غير الحكومية من أجل سد الفجوة بين أنشطة الإغاثة والتنمية طويلة الإجل وإعادة التكامل.

ثامناً: تعد مشكلة زرع الألغام أهم ما يواجه جهود المفوضية وتنادى المفوضية بخطر دولى على إنتاج وشراء واستخدام ذلك النوع من الأسلحة نظراً لأن ضحايا كثيرة من المدنيين تذهب ضحية لها حتى بعد إنتهاء الصراع ولذلك فان المفوضية تقوم بتشجيع التعاون والتنسيق فى جهود تطهير مناطق الصراعات من الالغام الأرضية بالمشاركة مع إدارة الشئون الإنسانية والأجهزة ذات الصلة(٧٨).

تاسعاً: تعانى المفوضية من قصور فى حصر دقيق للاجئين على المستوى العالمى نظراً لتضاؤل الامكانيات فى مواجهة ذلك الفيض من اللاجئين الناتج عن إمتداد الصراعات ويقال أن ٢٥ مليون لاجىء غير مسجلين على قوائم المفوضية يتركز معظمهم فى أماكن الصراعات فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة ودول آسيوية أخرى.

عاشراً: تعد المنظمات غير الحكومية هى السند الأساسى للمفوضية العليا للاجئين حيث أن المنظمات العاملة فى مجال الإغاثة الإنسانية قد تسبق فى الكثير من الأحيان المفوضية إلى مناطق الصراع وتستدعيها نظراً لما تمتاز به من مرونة وقدرة على رد الفعل السريع.

وعلى عكس المفوضية فإن المنظمات غير الحكومية لاتلعب أى دور من أجل تسوية الصراع فهى تهدف إلى حماية السكان الذين يعيشون فى خطر دون أن تكون طرفاً

فى صراع أو حلقة للتفاوض بين المتنافسين السياسيين ولعل منظمة «أطباء بلا حدود» هى أبرز الأمثلة فى هذا السياق حيث عملت مع الأمم المتحدة فى مجالات الإغاثة فى أكثر من ٧٠ دولة وتلعب دور أساسى حالياً فى البوسنة ورواندا والصومال(٧٩).

حادى عشر: ان هناك علاقة بين المفوضية وأجهزة الأمم المتحدة التى تعمل فى مجال تسوية الصراعات حيث أن أطراف الصراع لا تستجيب كثيرا الى جهود المفوضية وعادة ما يعملون على عرقلة جهودها فى مجال الإغاثة والأمثلة كثيرة فرغم تواجد المفوضية فى البوسنة منذ إندلاع أول شرارة للقتال فانها لم تستطع أداء دورها إلا بعد أن قرر مجلس الأمن أن تقوم قوات حفظ السلام بمساعدة المفوضية للقيام بعملها ورغم ذلك لقى أكثر من ١٢ فرد من المفوضية مصرعهم واصيب كثيرون آخرون.

وفى الصومال خول مجلس الأمن استقدام القوة لتقديم المساعدات الانسانية وهو الوضع نفسة فى رواندا الأمر الذي يجعل عمل المفوضية مشوب بالأخطار ويدفعها فى المزيد من التنسيق والتعاون مع مجلس الأمن وقوات حفظ السلام(٨٠).

وفى النهاية يمكن التساؤل حول:

- إمكانية دعم المفوضية وبالأخص مع زيادة الصراعات وتغير طبيعتها بحيث أصبحت داخلية أكثر منها صراعات بين دول فطبقاً الحديث مدير البرنامج الأنمائى للأمم المتحدة فانه خلال الثلاث سنوات الماضية إندلع ٨٢ صراع فاق عدد ضحايا الواحد منها ١٠٠٠ قتيل كان هناك ٧٩ منها صراعات داخلية وبدلاً أن يكون ٩٠٪ من الضحايا عسكريين عما كان الحال فى الماضى بات ٩٠٪ من الضحايا من المدنيين(٨١).

- فى ضوء المتغيرات الجديدة سيكون للمفوضية دور سياسى أم إنه ستظل على تخصصيتها مع ايجاد آليات جديدة للتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الطبيعة السياسية؟

قضية إصلاح الأمم المتحدة

تزايد الحيث فى الآونة الأخيرة عن إعادة هيكلة وإصلاح الأمم المتحدة لتتماشى مع طبيعة الظروف الدولية التى نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وظهور المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فى شكل المسيطر على إقاع الحركة الدولية.

وقد تعددت وجهات النظر بشأن عملية الإصلاح المرجوه حيث دارت المناقشات حول الأولويات الجديدة للأمم المتحدة وكيفية التعامل مع مشكلات وقضايا ما بعد الحرب الباردة كما دارت المناقشات حول التطوير الإدارى لجهاز الأمم المتحدة وتعديل وضبط أوضاعه المالية إلا أن مسألة الإصلاح المؤسسى للأمم المتحدة وبالأخص مجلس الأمن أهم أجهزتها الرئيسية على الإطلاق ثار حولها الكثير من الجدل حيث تعددت الإقتراحات بشأن التكوين وطريقة العمل وأسلوب التصويت.

ولقد جاء الحديث عن إصلاح مجلس الأمن فى إطار البحث عن الديمقراطية داخل أروقة الأمم المتحدة فإذا كان العالم يتحول إلى الليبرالية والتعددية وديمقراطية إتخاذ القرار فإن الأجدر بالأمم المتحدة ضمير العالم أن تكون القدوة.

ولكن لماذا مجلس الأمن بالذات؟ وهنا يمكنالإشارة إلى حقيقتين رئيسيتين:

الأولى: إن مجلس الأمن بالرغم من أنه يتكون فقط من عدد محدود من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة (١٥ عضواً)فانه يعمل ويتصرف بالنيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة.

الثانية: إن المجلس لديه سلطة إتخاذ قرارات ملزمة ليس فقط لأعضائه بل لكل أعضاء المنظمة وفى بعض الأحيان ملزمة حتى لغير الأعضاء.

وقد مر مجلس الأمن بعدد من التطورات أولاً: بموجب إعلان مالطا فإن أعضاء مجلس الأمن هم إحدى عشرة دولة بينهما خمسة دائمة العضوية هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (وروسيا ورثته فيما بعد) وبريطانيا وفرنسا والصين أما الأعضاء الستة فيتم إنتخابهم دورياً لمدة سنتين من بين أعضاء الجمعية العامة وقد حدد إتفاق عام ١٩٤٦ الأساس

الذى يتم من خلاله اختيار الأعضاء غير الدائمين بحيث تكون هناك دولتان من أمريكا اللاتينية ودولة واحد لكل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط والكومنولث البريطانى.

ثانياً: وبحلول الستينات كان شكل الجمعية العامة قد تغير نتيجة تفكك الأمبراطورية الأستعمارية وزيادة عدد الأعضاء وظهور كتلة عدم الإنحياز وزيادة الثقل الدولى بعدد من دول الجنوب الأمر الذى دعى مجموعة من الدول فى عام ١٩٦٣ وعبر الجمعية العامة إلى توسيع عضوية المجلس إلى خمسة عشر عضواً بينهم عشرة أعضاء غير دائمين وبالفعل تم التصويت على هذا الإقتراح فى الجمعية العامة أثناء دورتها العشرين فى عام ١٩٦٥ حيث عدل نظام التمثيل المتبع ليصبح عدد الدول الممثلة لقارتى آسيا وأفريقيا خمس دول من بينها دولة عربية واحدة يتم إجتيازها مرة من آسيا ومرة من أفريقيا إضافة إلى دولتين من أمريكا اللاتينية ودولتين من أوروبا الغربية وغيرها (مثل كندا) ودولة واحدة من أوروبا الشرقية.

ثالثاً: وفى عام ١٩٧٥ شهد المجلس تطوراً آخر باحتلال الصين الشعبية مقعد الصين الوطنية بعد معارضة استمرت منذ عام ١٩٥٠ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: فى عام ١٩٩١ إحتل الاتحاد الروسى مقعد الاتحاد السوفيتى السابق[٨٢]. إلا أن الفلسفة التى حكمت هذا التشكيل منذ البداية لم تعد مناسبة فالنص على تحديد خمس دول بالأمم المتحدة لتحتل مقاعد دائمة فى مجلس الأمن عكس رؤية سادت خلال الحرب العالمية الثانية قامت على أن مصدر التهديد الرئيسى للسلم والأمن الدولى حالياً أو مستقبلا يأتى أساساً من دول المحور إلا أنه سرعان ما تهاوت هذه الرؤية بعد تغير شكل التحالفات عقب الحرب بفترة وجيزة وأصبحت الدول المهزومة جزءاً من التحالف الغربى فى مواجهة عدو جديد كان واحداً من أهم حلفاء الأمس ثم جاءت التغيرات الدولية الأخيرة لتضيف تعقيداً على الآخر[٨٣].

فى الوقت نفسه فان تشكيل مجلس الأمن لم يعد مناسباً لتوزيع القوة فى العالم لأعلي مستوي التقدم الأقتصادى والثقل السياسى بل ومن الناحية العددية حيث هناك خلل كبير فى نسبة عدد

من المقاعد المخصصة للدول فى مجلس الأمن إلى عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ففى سنة ١٩٤٥ كان عدد أعضاء مجلس الأمن ١١ عضواً وأعضاء الأمم المتحدة ٥١ دولة وبالتالى كانت النسبة ١٢ر٦٪ ثم تغيرت هذه النسبة فأصبحت ١٣ر٣٥٪ سنة ١٩٦٥ حين أصبح عدد أعضاء مجلس الأمن ١٥ عضواً وأعضاء الأمم المتحدة ١١٣ ومع نهاية الثمانينات بلغت هذه النسبة الى ٩ر٣٪ حيث عدد الأعضاء فى مجلس الأمن لايزال ١٥ عضواً بين أصبح إجمالى أعضاء الأمم المتحدة ١٦٠ دولة وحالياً لم تعد هذه النسبة تتعدى ٨٪ بعد أن بلغ عدد أعضاء الأمم المتحدة ١٨٥ دولة[٨٤].

وإذا كانت هناك إقتراحات للدول الكبرى بشأن إحداث تعديلات فى نظام مجلس الأمن بشأن ضم اليابان وألمانيا كعضوين دائمين وهو الإقتراح الذى تعترض عليه بريطانيا وتوافق عليه فرنسا وألمانيا فان هناك إقتراحات لدول الجنوب بشأن العضوية وكذلك نظام التصويت تلك الإقتراحات التى أخذت فى التردد بشكل أكثر كثافة مع إنهيار النظام الدولى السابق وإتجاه الأمم المتحدة فى التدخل من خلال عمليات حفظ السلام فى شئون الدول لحفظ السلم سواء بطلبها أو بدونه كالصومال وروندا ...

ويمكن تلخيص تلك الإقتراحات فيما يلى:-

أولا: مقترحات بشأن قواعد التصويت

- فيما يتعلق بالقرارات المتخذة طبقاً للفصل السابع من الميثاق يجب ألا تخضع لحق الأعتراض أو الفيتو.

- إقتراح بأن تعتبر قاعدة التصويت فى المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الدائمين وبأغلبية غير الدائمين.

ثانيا: مقترحات تتعلق بتشكيل المجلس

- إقتراح بأن يصبح مجلس الأمن مكوناً من ١٩ عضواً ٨ أعضاء دائمين، ١١ غير دائمين بحيث تضم العضوية الدائمة الولايات المتحدة والصين الشعبية وروسيا والتجمع الأقتصادى

الأوروبى (بدلاً من مقعدى فرنسا وبريطانيا) والهند واليابان ومقعد لأمريكا اللاتينية وآخر للشرق الأوسط وأفريقيا.

- اقتراح بأن يتم ضم ألمانيا واليابان كعوضين دائمين متمتعان بحقوق الدول الخمسة الدائمة الأخرى ثم يتم إختيار عدد من الدول تكون لها عضوية دائمة دون حق الفيتو وتردد أسماء مصر ونيجيريا من أفريقيا. والبرازيل والمكسيك عن أمريكا اللاتينية والهند واندونيسيا عن اسيا ويتم إختيار باقى أعضاء مجلس الأمن بعد زيادتهم بالتداول كما هو متبع حالياً[٨٥].

وفى هذا السياق تدور عدد من الإقتراحات بشأن والتوقيت المناسب والحقوق الممنوحة وتأثير ذلك على ميثاق الأمم المتحدة... الخ.

ثالثاً: مقترحات تتعلق بقيام مجلس الأمن بوظيفته الرئيسية فى حفظ السلم والأمن الدوليين منها:

- العمل على إنعاش لجنة الأركان العسكرية.
- إستخدام مجلس الأمن إلى أقصى حد يمكن لكل وسائل فحص المواقف وتقصى الحقائق وحفظ السلام وصنع السلام والآراء الاستشارية المنصوص عليها فى الميثاق.
- على مجلس الأمن ألا يتردد فى ممارسة سلطاته طبقاً للمادة ٣٦ فقرة ١ التى تقول لمجلس الأمن فى أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار اليه فى المادة ٣٣ (يهدد السلم والأمن الدوليين) أو موقف شبيه به أن يعرض ما يراه ملائماً من الاجراءات وطرق التسوية».
- يجب إجراء التعديلات بشأن نصوص المادة ٢٦ «رغبة فى إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد والعالم الأنسانية والأقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسئولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار اليها فى المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسليح».
- إجراء تعديلات بشأن المادة ٤٣ من الميثاق والمتعلقة بالقوات المسلحة المناسبة والتسهيلات التى تقدم للمجلس من أجل إجراءات القسر[٨٦].

ولكن يبقى التساؤل بشأن أى من تلك الإصلاحات ستسعى دول الجنوب إلى تدعيمه ولأى أحد ستستطيع الضغط على الدول الكبرى من أجل الموافقة عليه؟ وأي من تلك الإصلاحات ترى فيه دول الجنوب سهلاً للتدخل فى شئونها الداخلية ولأى حد ستستطيع الضغط لمواجهته؟

٣- أهم مطالب دول الجنوب من الأمم المتحدة

بعد ان عرضنا فى الجزء السابق من الورقة لأهم القضايا التى تشغل بال دول الجنوب وتهمها فى المقام الأول فى مجالى التنمية والسياسية وموقع تلك القضايا فى أجندة الأمم المتحدة، ننتقل الآن لنعرض بايجاز وتركيز لأهم مطالب دول الجنوب، وقد جاء بعض من هذه المطالب فى ملاحظاتنا على أداء الأمم المتحدة لوظائفها فى المجالات الأساسية فى ملاحظاتنا على أداء الأمم المتحدة لوظائفها فى المجالات الأساسية التى تهم دول الجنوب، ومن ثم لن نكرر هذه المطالب وانما سنضيف اليها. اضف الى ذلك انه بالنظر الى اعتبار الأمم المتحدة مرآة للنظام الدولى القائم تعكس ما فيه بخيره وشره ولاتنتقى افضل مافيه، فان بعض مطالب دول الجنوب ستكون موجهة الى النظام الدولى باعتباره المتغير الأصيل والبعض الآخر موجه الى الأمم المتحدة باعتبارها التنظيم الدولى الذى نملكه والمنتدى الذى نتحاور فيه.

فما هى أهم مطالب دول الجنوب

لعلنا لانجد ما هو أفضل للتعبير عن تلك المطالب مما جاء بتقرير لجنة الجنوب «التحدى أمام الجنوب»[٨٧] والذى مازال صالحا للتعبير عن تلك المطالب برغم مرور خمس سنوات على نشره، وأهمها:

(١) فيما يتعلق بالعلاقة بين الجنوب والشمال فان التوجه الرئيسى ليس قطع الروابط بينهما وانما كيف يمكن تطوير هذه الروابط من حال الاستغلال الي المنفعة المشتركة ومن التبعية الى المشاركة.

وهذا الهدف او المطلب قابل للتحقيق لأن الشمال هو كذلك بحاجة الى الجنوب ولايمكن ترسيخ رفاهية الشمال واستقرار العالم ككل ما لم يزل الفقر فى الجنوب والأمر هنا لايحتاج الى تفصيل فنحن نعيش فى عصر من تاريخ الأمم غدت فيه الحاجة الى العمل السياسى المنسق والمتسم بروح المسؤولية اعظم مما كانت عليه فى اى وقت مضى.

(٢) أهمية انشاء «صندوق للسلام والتنمية» يوجه اليه قسم كبير من الأموال الفائضة من جراء التخفيض فى ميزانيات التسلح، واستخدام نسبة كبيرة من مصادر هذا الصندوق لمعاونة الاقطار النامية على تلبية حاجاتها التقانية عن طريق وسائل مختلفة كاقامة مراكز ووضع

برامج للتدريب العملى والتقانى بما فى ذلك التدريب فى مواقع المنشآت، والتعاون بين معاهد العلم والبحوث.

(٣) انه لا يمكن ضمان السلام والأمن الحقيقيين فى العالم من غير العمل على جعل البيئة الاقتصادية العالمية اكثر عدلا، وأشد بيانا، وأقوى تأييدا للتنمية فى أفقر أجزاء العالم. مثل هذا العمل لابد له من أن يكون ضمن أعمال المسؤولية العالمية فالأمم المتحدة بصفتها المنبر الرئيسى للمجتمع الدول، ينبغى أن تعطى دورا مركزيا فى توجيه العالم نحو هذا الهدف.

لذا يجب العثور على طريقة يستطيع بواسطتها المجتمع الدولى من خلال الأمم المتحدة، أن يقوم بتقييم الإتجاهات الدولية ونتائجها على التنمية وعلى البيئة كذلك، ويقترح عقد مؤتمرات قمة دورية لمجموعات من الدول تمثل أمم الشمال والجنوب تدعو اليها الأمم المتحدة لهذا الغرض. على هذه المؤتمرات أن تضع خطوطا مرشدة لعمل تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها، وغيرها من مكونات منظومة الأمم المتحدة.

(٤) المفاوضات المقترحة فى النقطة السابقة، والتى تتعلق باصلاحات طويلة المدى، من شأنها أن تستغرق وقتا، لكن هناك قضايا تتطلب عملا عاجلا وضع فى «برامج عالمى للعمل الفورى» تعتقد دول الجنوب ان هناك من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والبيئية والاخلاقية ما يبرر اقتراحه، ويضم هذا البرنامج المكونات الست التالية:

١- إزالة النتوء الحاصل فى الدين الخارجى وتخفيض نفقات خدمة الدين الى مستوى يتماشى مع الحاجة لانعاش النمو والحفاظ عليه بمعدل يبلغ حده الأدنى نسبة ٢ الى ٣ بالمائة للفرد الواحد فى السنة.

٢- انطلاقا من المنطلق القائل بأن الفقر هو سبب من الأسباب الجوهرية فى تردى البيئة، فمن الواجب العمل على اجراء ترتيبات متعددة الأطراف لحماية ما هو مشاع للناس فى بيئة الأرض ولضمان استمرار التنمية بشكل قابل للحفاظ عليه على أن تحترم هذه الاجراءات الأولويات والسياسات القومية فى الوقت نفسه.

٣- مضاعفة تحويل المصادر المالية التفصيلية بحلول سنة ١٩٩٥ مع اعطاء الأسبقية للتحويلات عن طريق المؤسسات متعددة الأطراف (مثل IDA) والمنافذ الفرعية فى بنوك التنمية الأقليمية، للموارد الاضافية المرصدة لبرامج الأمن الغذائى والسيطرة على تزايد السكان وتأمين الطاقة وغير ذلك من قطاعات خاضعة التأثيرات بيئية.

٤- انشاء هيئة دولية لتقييم المعونة التى تتطلبها الاقطار النامية وكذلك لتقييم سنن الاداء ومعاييره والمشروطية المناسبة لكل قطر منها. هذه الهيئة، بقيامها بدور استشارى للمؤسسات المالية الدولية، تستطيع ان تساعد على نزع الطابع السياسى عن المفاوضات بين تلك الموسسات والاقطار النامية، كما تستطيع أن تضع سننا للأداء وتساعد فى تقييمه المتطورة. على هذا البرنامج كذلك أن يتخذ ما يلزم لاستقرار الأسعار العالمية لبضائع أساسية مختارة ذات أهمية خاصة للأقطار النامية وذلك عن طريق الاتفاقيات الدولية، هذا اضافة الي قيام البرنامج بتقديم المعونة لهذه الاقطار لتنويع بضائعها.

ادخال احتياطات للطوارىء فى الاتفاقيات الدولية وذلك لحماية الاقطار النامية ضد التقلبات فى نسب الفوائد الدولية واسعار الصرف وشروط التجارة، مساهمة فى ايجاد اقتصاد عالمى أكثر استقرار مما هو عليه.

٥- تعتقد دول الجنوب انها لايمكن ان تقبل بتعطيل التنمية فيها لغرض حماية البيئة، والخيار الحقيقى هو ليس بين التنمية والبيئة بل بين شكل التنمية الذى يراع البيئة وشكلها الذى لايراعيه، والشكل الأول يستدعى استثمارات واسعة النطاق لاقبل الجنوب بها دون معونة وتعتقد دول الجنوب ان مصلحة الشمال ذاته ان يساعد على حماية البيئة وان المساعدة الفنية والمالية من الشمال ستمكن الجنوب كثيرا من استخدام مصادرة الطبيعة بطريقة فعالة منسجمة مع حماية البيئة.

يرتبط بذلك دعوة دول الجنوب الى ايجاد ادارة دولية متماسكة لشؤون البيئة حيث ان هذه الدول تقع اليوم ضحية للآثار البيئية الضارة لسياسات التنمية وانماطها فى الشمال.

٦- من اهداف الجنوب ومطالبه حصول الأمم المتحدة على دور اساسى فى ادارة النظام الإقتصادى الدولى، فمع التناقص فى حدة التوترات السياسية والعسكرية فى العالم يمكن لدور الأمم المتحدة التقليدى والرئيسى ان يتقلص كذلك، ذلك الدور الذى يتركز على حفظ السلام والأمن الدوليين، وبالتالى يتاح لهذه المنظمة أن تعطى الأولوية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية. يضاف الى هذا أن التدويل المتعاظم للإقتصاد العالمى يطرح من المشاكل ما لاتوجد اليات دولية لحله. وبالنظر لتزايد نشاط الشركات العالمية الكبرى وغيرها من الجهات الدولية، وللأهمية الكبرى للقضايا التى تهم الجميع - كالبيئة، واستخدام الفضاء الخارجى وتهريب المخدرات، وغير ذلك - فان الضرورة العاجلة تقضى بتعزيز المؤسسات والترتيبات الدولية لكى تمكن مواجهة التحديت الجديدة بطريقة فعالة وعادلة.

٧- على وكالات الأمم المتحدة، لاسيما اليونسكو ومنظمة الانماء الصناعى للأمم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية وهيئة الأمم المتحدة أن تؤدى دورا اكبر فى اقامة البنى الارتكازية العلمية فى مجالات إختصاصها بهدف المساهمة فى التقدم العلمى والثقافى فى الجنوب. وعلى «لجنة الأمم المتحدة للعلم والتقانة» أن تحدد الأولويات للسياسة الدولية فى هذا المضمار. ان المراكز العلمية للزراعة مثل: (CGIAR) ، و «المركز الدولى لتحسين الحنطة والذرة «فى المكسيك، و «المركز الدولى لعلم الحشرات وبيئتها» فى كينيا و «المركز الدولى للتقانة الحياتية وهندسة الجينات» فى تريبستا ودلهى المقام برعاية «منظمة» الانماء الصناعى «التابعة للأمم المتحدة، تعتبر نماذج للمؤسسات المنهمكة بأعمال البحوث التطبيقية. أما فى البحوث السياسية فلابد من تتبع تجربة اليونسكو و الـ (LAEA) بما يتصل بـ «المركز الدولى للفيزياء النظرية» فى تريبسنا، وذلك بهدف اقامة مراكز اخرى للبحوث المتقدمة والتدريب المتطور، وبرعاية الهيئات التابعة للأمم المتحدة فى دراسات تتصل بمسائل اهتمامها. ومن التطورات التى لاقت الترحاب فى هذا الاتجاه قرار الحكومة الايطالية ودعمها الالى، من خلال منظمة الانماء الصناعى التابعة للأمم المتحدة، لانشاء ثلاثة مراكز جديدة للبحوث فى تريبستا، أحدها للنقابة العليا والمواد الجديدة،

والثانى للكيمياء الصرفة والتطبيقية، والثالث لعلوم الأرض والبيئة. وسيتألف من هذه المراكز الثلاثة مع المركز الدولى للفيزياء النظرية ما يسمى «بالمركز الدولى للعلم».

٨- من أعم القضايا التى تستدعى عملا عاجلا قضية الديون. وقد اصبح ايجاد حل دائم لهذه المعضلة شرطا مسبقا لا محالة فيه لأية محاولة لاستئناف النمو، ليس فقط فى الاقطار التى تثقل كاهلها الديون وانما فى معظم أنحاء الجنوب. ان الدائنين يتمسكون حتى الآن بطريقة معالجة الموضوع على أساس منفرد، قضية فقضية، وكانوا يرفضون حتى وقت قريب النظر فى تخفيض الديون بالنسبة للأقطار الأدني تطورا، فيضغطون على الأقطار المدينة لتخفيض نفقاتها وذلك لايجاد فائض من التجارة يخصص لخدمة الدين. وحققت هذه الاستراتيجية غرض البنوك ألا وهو تحاشى الازمة. ولكنها اخفقت اخفاقا تاما فى تحرير الاقطار النامية من محنتها. فهذه الاقطار تحتاج الى تخفيض كبير فى أعباء خدمتها للديون لعلها توفر من الموارد ما يكفى لتحقيق مستوى من النمو يمكنها من خدمة ديونها خدمة صائبة فى المستقبل.

ان اصلاح النظام المالى الدولى لاينفصل فى واقع الأمر عن اصلاح النظام النقدى العالمى. ويجب أن يقوم النظام النقدى الجديد:

١- بالعمل على تكوين ارصدة نقدية احتياذية عالمية وادارتها.

٢- وبالعمل على استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية.

٣- وبالعمل على توفير سيولة دولية كافية بشروط تأخذ بالاعتبار حاجات الاقطار كافة، بما فى ذلك الحاجات الخاصة بالاقطار النامية.

٤- وبتسهيل الآليات الخاصة بتحويل الموارد المشار اليه آنفا.

أما هدف المجتمع الدولى فى المدى الطويل فينبغى أن يكون تحويل «صندوق النقد الدولى» بعد اعادة هيكلته جذريا الى بنك مركزى عالمى حقيقى.

واصلاح نظام التجارة الدولية ينبغى أن يتجه نحو خلق نظام قائم على قواعد معينة ويكون مبنياً على مبادىء الصراحة والتعددية وعدم التمييز. وينبغى كذلك أن يؤدى هذا النظام الى

تحسين امكانية الوصول الى الأسواق بالنسبة للأقطار النامية وتمكين هذه الأقطار من زيادة حصتها فى التجارة العالمية فى تلك المنتجات التى تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، هذا اضافة الى أن يوفر هذا النظام دعما لنمو التجارة بين الاقطار النامية ذاتها. ان الآخذ بيد التنمية المتواصلة فى العالم الثالث يجب أن يكون.

واذا كان ما تقدم يمثل أهم تصورات ومطالب الجنوب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولى الذى تمثله، فان هناك ما يتعلق بالجنوب ذاته سواء بين دوله سواء داخل كل دولة منها.

ان الجنوب ككل لديه من الأسواق والتقانة والموارد المالية مايكفى لجعل تعاون الجنوب مع الجنوب وسيلة فعالة لتوسيع خيارات التنمية أما اقتصاداته. ولابد من أن يصبح التعاون المكثف بين الجنوب والجنوب جزءا مهما من الاستراتيجيات الجنوبية الخاصة بتنمية ذاتية معتمدة على النفس. ويجب على الجنوب أن يبنى قدرته على الحفاظ على وتيرة سريعة للنمو حتى لو كانت مسيرة النمو بطيئة الحركة فى الشمال.

بيد أن تعاون الجنوب والجنوب ضرورة استراتيجية ليس فقط للتنمية داخل الجنوب بل للحصول على ادارة عادلة للتكافل العالمى. ان تعاون الجنوب والجنوب يمكنه بمفرده أن يعطى الأقطار النامية وزنا جماعيا وقوة ترجيحية تجاهلهما من قبل الشمال. ان الحصول على رأى فعال فى ادارة الاقتصاد العالمى سيتطلب هذه القوة الجماعية مدعومة بالوحدة بين اقطار الجنوب، وبالعزم فى السعى لبلوغ الأهداف وبالمرونة في استخدام الوسائل التكتيكية.

هذا وعلى الجنوب ان يدرك أن الأفكار، إبان البحث عن نماذج جديدة من العلاقات الدولية، لها دور حيوى، لاسيما الأفكار العميقة الجذور فى الحاجات والمطامح المشتركة للانسانية. فاذا جاءت هذه الأفكار مسندة بالبحث، وسليمة تقنيا، ومتوازنة، ومعقولة، واذا كانت تروق للشعور بالانصاف والعدل، فانها ستثير استجابة لجانبها من قطاعات واسعة من جماهير المجتمعات الشمالية. ان جنوبا منظما وصحيا يدعو لمثل هذه الأفكار سيزيد من وزنه فى النقاش العالمى. ومع ان معادلات القوة لاتزل سائدة فى العالم. فان منابع المثالية والزمالة الانسانية لم تجف

بعد، ان ربط كل القوى المؤمنة بمصير الانسانية المشترك تحت راية واحدة تبشر برؤية متنورة لمستقبل العالم سيكون بذاته انجازا عظيما.

أما فى التحليل النهائى فان دعوة الجنوب لتحقيق العدالة والمساواة والديمقراطية فى المجتع العالمى لايمكن فصلها عن سعيه هو لبلوغ هذه الأهداف فى مجتمعاته ذاتها. ان الالتزام بالقيم الديمقراطية وباحترام الحقوق الأساسية - لاسيما حق المعارضة - وبالمعاملة الحسنة للأقليات وبالاهتمام بالفقراء والمحرومين وبالنزاهة فى الحياة العامة وبالاستعداد لتسوية المنازعات دون اللجوء الى الحرب، كل هذه لايمكن الا أن تؤثر فى الرأى العام العالمى وتزيد من فرص الجنوب فى ضمان الحصول على نظام عالمى جديد.

* ان اكبر مهمة تواجه العالم اليوم هى اقتناع الشعوب بالحاجة الى العودة للعمل متعدد الأطراف، واذا كان تحدى اعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية هو القوة الحافزة الحقيقية وراء تأسيس النظام الاقتصادى الدولى لما بعد الحرب، فانه لابد للتحدى الخاص بالعثور على مسارات التنمية المستدامة من أن يقدم القوة الدافعة - بل والملحمة - للبحث المجدد عن حلول تشارك فيها اطراف متعددة عن اعادة بناء نظام اقتصادى دولى للتعاون، وان تخترق هذه التحديات حدود السيادة القومية والاستراتيجية المحدودة للربح الاقتصادى والحدود التى تفصل العلوم بعضها عن بعض.

إن سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار الكتلة الشرقية بما كانت تمثله من كان مادى ونسق قيمى أدى الى تغيرات درامية فى المناخ الدولى إختلف المفكرون السياسيون بشأن وضع مسميات منضبطة لها.

فهناك من إعتبر ان تلك التغيرات تمخض عنها نظام دولى جديد أحادى القطبية ترأسة الولايات المتحدة الأمريكية وهناك من رأى إن الأرضية تعد من أجل إستقبال نظام دولى متعدد الأقطاب فى حين إكتفى البعض بالإشارة إلى ما يحدث باعتباره تغيرات لاترقى الى تبدل النظام الدولى وان هناك سيولة فى العلاقات الدولية.

وبشكل عام فان تلك التغيرات أو ذلك النظام الدولي الجديد قد بلور عدد من السمات التى يمكن أن تكون المشكل لملامحه:

أولاً: إن انهيار المعسكر الإشتراكي بما كان يمثلة من كيان فكرى أدى الى انتصار التوجهات الليبرالية وتحول دفة العالم إلى ممارسات آليات السوق والتحرير الأقتصادى. ولم يكن هذا الملمح متعلقاً فى حد ذاته بالداخل ولكنه بات سمة ذات طابع عالمى نتج عنها توجه أساسى عالمى تمثل فى تدعيم سلطة ونفوذ المؤسسات المالية الدولية الرامية إلى التوجهات الرأسمالية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولى والجات التى تحولت إلى منظمة التجارة العالمية وجاء ذلك على حساب الدور الأقتصادى التنموى الذى تمتعت به الأمم المتحدة فى السابق ولم تعد قرارات الأمم المتحدة تشكل محدداً لسلوك تلك المؤسسات بل أن توجهات تلك المؤسسات أصبحت هى المحدد لسلوك الأمم المتحدة.

ثانياً: لقد أدت التغيرات الدولية الناجمة عن انهيار – المعسكر الاشتراكى الى وضع نهاية للصراع الايديولوجى إلا أن الوضع الجديد نتج عنه إثارة للصدامات المحلية والأقليمية وتصاعد النعرات القومية فالأوضاع فى الصومال ورواندا وبوروندى وليبريا والبوسنة وجمهوريات الاتحاد السوفتيى السابق هى نتاج لقبول الأوضاع الدولية وإن كان تبدل تلك الأوضاع لايمثل السبب الوحيد. فى الوقت نفسه لم تعد الأمم المتحدة قادرة على التدخل الناجح السريع فى تلك القضايا الأمر الذى أفقدها الكثير من ثقلها كحكومة عالمية قادر على حل مشكلات العالم بل ان تداخلها باقى لرغبات الدول الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما ينقلنا الى السمة الثالثة.

ثالثاً: ان الأمم المتحدة أصبحت بمثابة مجلس إدارة للعالم ترأسه الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لما تحصل عليه من دعم وثقتها فى أغلبية دائمة فى ظل توازنات دولية تجعل كل من الصين وروسيا يمتنعون عن التصويت كاعراب عن اقصى تذمر الأمر الذى جعل الأمم المتحدة تبعتد كثيراً من كونها حكماً محايداً بين دول العالم وبات التحيز للرغبات الأمريكية واحدة من أهم سمات دورها والمؤشرات كثيرة الغزو العراقى للكويت والصومال وليبيا ....إلخ.

خاتمة

نظرة مستقبلية

ننتقل الان الى محاولة الاجتهاد فى الاطلال على المستقبل المنظور فنعرض لبعض الافكار والاتجاهات التى نرى انها ستشكل منهاج الامم المتحدة من اجل القيام بوظائفها المحدده فى اطار النظام العالمى الجديد وهو مايشغل بال دول الجنوب على وجه الخصوص ونقتبس هنا مما جاء فى تقرير للدكتور بطرس غالى الامين العام للمنظمة عن اعمالها (سبتمبر ١٩٩٣) «لقد ذكرت منذ عام مضى أن فرصة جديدة سنحت وان الوفاء بما وعد به الميثاق اصلا اصبح مرة اخرى ممكن التحقيق. وها نحن قد اغتنمنا الفرصة واخذت المسؤليات تتراكم على الأمم المتحدة ومع ذلك فقد أوضحت هذه الفاعلية الجديدة أن الأمر يقتضى الارتقاء الى مستويات جديدة من الادارة السياسية وابداع الفكر اذ كان لنا الحق ان نحقق بارتباطنا الاوسع انجازا يقوى على البقاء...»

فما هى اهم ملامح منهاج الامم المتحدة فى السنوات القليلة القادمة؟

أولا: زيادة التفسير الليبرالى لميثاق الأمم المتحدة ولعل فى ذلك يكون المخرج من مأزق التوفيق بين الآراء المنادية بضرورة تعديل الميثاق ليتواكب ويتكيف مع التطورات العالمية وبين القيود التى حددها الميثاق ذاته فى شأن اجراءات وقواعد وشروط التعديل (م١٠٨، م١٠٩).

ثانياً: توقع استمرار روح الجماعة الاساسية فى عمل مجلس الامن والتوافق الحقيقى والذى بات يحكم عملية التوصل الى قرارات فى تحرر من التهديد باستخدام حق الاعتراض أو الفيتو.

ثالثاً: استمرار الاهتمام بمسألة تطوير الادارة الدولية للأمم المتحدة وخصوصا تطوير الامانة العامة فى اطار محاولات اصلاح البناء المؤسسى للمنظمة العالمية بما يكفل تجنب الازدواجية والتداخل مع تأمين زيادة الفعالية فى الوقت ذاته وتجميع موارد المنظمة وترشيد استخداماتها لتحقيق الاهداف والاغراض التى تسعى اليها الامم المتحدة خصوصا مع بروز وتدعيم اهم سمتين للنظام الدولى فى صورته الراهنة وهما التدويل والاعتماد المتبادل.

رابعاً: بذل مزيد من الجهد للخروج بالمنظمة العالمية من ازمتها المالية. ويكفى للتدليل على هذه الازمة الاشارة إلى أن الدول الاعضاء مدينة للمنظمة بنحو بليون دولار امريكى وأن الولايات المتحدة اكبر مساهم فى الميزانية عليها اشتراكات متأخرة تبلغ اكثر من ٤٠٠ مليون دولار. وانه قد ثبت عجز الاعتماد على الترتيبات المالية التقليدية الحالية بشكل يبعث على الاسى، وفى هذا السياق تتعدد المقترحات والتصورات ما بين تحصيل فائدة على مبالغ المساهمات المالية المقرره التى لم تسدد فى مواعيدها، وزيادة صندوق رأس المال العامل الى مستوى ٢٥٠ مليون دولار، انشاء صندوق احتياطى مؤقت لعمليات صون السلم الدولى وانشاء صندوق متجدد الرصيد للشئون الانسانية بمستوى ٥٠ مليون دولار امريكى، محاولة الحصول على مصادر مستقلة للدخل، وغنى عن البيان اهمية وحيوية وخطورة مسألة التمويل فى قيام الامم المتحدة بوظائفها.

خامساً: التركيز على الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة بمعنى الاعمال الرامية الى منع نشوب منازعات بين الاطراف ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها الى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها. وقد ظهرت خلال عام ١٩٩٢ اشكال جديدة للدبلوماسية الوقائية – ونتوقع استمرارها مستقبلاً – مثل ايفاد بعثات تقصى الحقائق والمساعى الحميدة والنوايا الحسنة وارسال مبعوثين خاصين الى مناطق التوتر والعمل على جذب اطراف اى نزاع محتمل الى مائدة التفاوض كما يمكن ان يتولى مهام الدبلوماسية الوقائية الامين العام شخصيا او يقوم بتكليف كبار الموظفين او بواسطة مجلس الامن. وهى تحتاج الى اتخاذ تدابير بناء الثقة وتتطلب انذارا مبكرا. حقيقة هى اساليب مألوفة لكن الجديد هو استخدامها بصورة اكثر تركيزاً وابداعاً.

سادساً: من المتوقع ايضا ان تشهد الفترة القادمه تأكيدا على ضرورة قيام المنظمات الدولية الاقليمية بتنفيذ النصوص الخاصة بعلاقاتها بمجلس الامن (الفصل الثامن المعنون «فى التنظيمات الاقليمية») وكذلك تأكيد ضرورة التزام الدول –طبقا للمادة ١٠٣ من الميثاق– بان تجعل التزاماتها طبقا لميثاق الامم المتحدة مقدمة على كافة التزاماتها الدولية الاخرى.

لقد فوتت الحرب الباردة فرصة الاستفادة الصحيحة من الفصل الثامن بل انه فى تلك الحقبة كان من شأن الترتيبات الاقليمية فى الواقع ان عرقلت احيانا حل المنازعات بالوسيلة المتوخاه فى الميثاق.

وفى هذا الصدد دأبت الامم المتحدة فى الآونة الاخيرة على تشجيع مجموعة مثمرة من الجهود التكميلية بمرونة، على سبيل المثال فى افريقيا تضافرت جهود ثلاثة مجموعات اقليمية مختلفة -منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى- مع الامم المتحدة فيما يتعلق بالصومال وهو ماكان عليه الحال -بصورة اخرى- فى حالة كمبوديا، السلفادور وغيرها.

ان مجلس الامن سيظل مسؤولا مسئولية رئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين ولكن العمل الاقليمى، من قبيل اللامركزية والتفويض للسلطة والتعاون مع جهود الامم المتحدة، لايمكن ان يخفف من اعباء المجلس فحسب، بل يستطيع ايضا المساهمة فى زيادة تعميق الاحساس بالمشاركة وتوافق الآراء واضفاء الطابع الدمقراطى فى الشئون الدولية.

سابعاً: نعتقد كذلك فى استمرار الدول فى تمسكها بسيادتها المطلقة فيما يتعلق بعدم قبول اختصاص محكمة العدل الدولية لتقرير كل المنازعات المتعلقة بتفسير المعاهدات الدولية وكذلك فى شأن قبول اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالمنازعات الاخرى والتى تعرض عليها من قبل اطراف النزاع.

ثامناً: تشهد الفترة القادمة كذلك تدعيما لدور الامم المتحدة فى المجالات التطبيقية ذات الصلة بقضايا التطور الاقتصادى والاجتماعى على المستوى الدولى. وكذلك تطوير اداء المنظمة ودعم دورها فى مجال مساعدات الطوارئ والحالات الانسانية الخاصة، وربما يتطلب ذلك القيام باعادة صياغة العلاقة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

تاسعاً: اشار الدكتور بطرس غالى الامين العام للأمم المتحدة - وبحق - فى اكثر من مناسبة الى تعاظم دور المنظمات غير الحكومية وازدياد الاهتمام بما يمكن ان تساهم به فى مختلف المجالات بل واعتبارها فاعلا بات مؤثرا على الصعيد العالمى.

وقد عكست المقترحات المقدمة الى مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (قمة الارض عام ١٩٩٢) والقرارات الصادرة عنه (جدول اعمال القرن ٢١) مساهمات مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية اذ كانت الجمعية العامة للامم المتحدة قد فتحت الاعمال التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر امام مجتمع المنظمات غير الحكومية بدرجة غير مسبوقة ومررت اعطاء اية منظمة غير حكومية «علاقة» أو «اختصاص»، فى مجال البيئة والتنمية، الفرصة للتحدث امام اللجنة التحضيرية للمؤتمر وان تقدم مقترحات مكتوبة وتشارك فى مناقشات اللجان العاملة.

كما ابرز المؤتمر الدولى المعنى بالسكان والتنمية (القاهرة ٥ – ١٣ سبتمبر ١٩٩٤) بوضوح دور هذه المنظمات غير الحكومية التى اخذت تنافس الدول فى العمل والتأثير على الصعيد العالمى.

والمتوقع استمرار وتزايد اهتمام الامم المتحدة بهذه المنظمات وما يمكن ان تقوم به خاصة فى مجال حل الصراعات سلميا ونشير فى هذا الخصوص الى انعقاد ملتقى المنظمات غير الحكومية ودورها فى الطوارئ والتنمية الاجتماعية فى قارة افريقيا باديس ابابا فى الفترة من ١٤ – ١٧ مارس ١٩٩٤ وقد تم تنظيمه بالاشتراك مع المجلس الدولى للوكالات التطوعية (ICVA) ومؤسسة الاغاثة والتنمية المسيحية (CGDA) ولجنة الاقتصاد الافريقية التابعة للامم المتحدة (UNECA)، وكان من بين اهداف هذا الملتقى العلمى تحليل دور المنظمات غير الحكومية فى تعزيز حل الصراعات سلميا.

والخلاصة ان الامم المتحدة – مع كل مايواجه اليها من نقد – هى اكثر اشكال النظام الدولى تقدما وهى تعمل – وفق ظروفها وطبيعتها – جاهدة على تحقيق الاهداف الواردة فى ميثاقها والتكيف مع مختلف التطورات واذا لم تستطع الاستجابة لكل الطموحات والامال المعقودة عليها فالعيب لن يكون فيها وانما فى ارادات الدول الاعضاء التى لم تستطع الارتقاء والسمو الى مستوى هذه الطموحات والامال.

الهوامش

(١) يمكن إجمال أهم هذه الخطوات التمهيدية فى الاتى:

- تصريح الأمم المتحدة الصادر فى اول يناير ١٩٤٢.
- تصريح موسكو الصادر فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٣.
- تصريح طهران الصادر فى اول ديسمبر ١٩٤٣.
- مقترحات دمبارتون اوكس فى السابع من اكتوبر ١٩٤٤.
- مؤتمر يالتا فى الفترة من ٣ - ١١ فبراير ١٩٤٥.
- مؤتمر سان فرانسيسكو فى الفترة من ٢٥ أبريل الى ٢٦ يونيو ١٩٤٥.

والذى انتهى باعلان ميثاق الامم المتحدة وتوقيعه وقد بدأ العمل به فى ٢٤ اكتوبر ١٩٤٥.

(٢) د. بطرس بطرس غالى، خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٢، ص ١. تقرير الامين العام عملا بالبيان الذى اصدره اجتماع القمة لمجلس الامن فى ٣١ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢.

(٣) تعبير دول «الجنوب» ينطلق من حقيقة كون ان معظم الدول المتقدمة تقع شمال مدار السرطان بينما معظم الدول المتخلفة تقع الى «الجنوب» منه، وتتمتع دول «الشمال» بالقوة الاقتصادية والعسكرية والسيطرة على التكنولوجيا فى جميع المجالات، ملكته نحو ٩٠٪ من الصناعات وتركز التجارة الدولية فيها فضلا عن الشركات متعددة الجنسية.

(٤) انيس د.كلود (الابن)، النظام الدولى والسلام العالمى، ترجمة د. عبد الله العريان، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤، ص ١٩٨٤.

(٥) د. محمد طلعت الغنيمى، الغنيمى فى قانون السلام، الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧١، ص ص ٤٧٨ - ٤٨٥.

(٦) هذا الاساس الواقعى لمبدأ السيادة السياسية - ومايترتب عليه من دور حاسم لهذه الفئة من الدول - قد ازداد وضوحا وتحديدا مع ظهور بعض المبررات العملية التى نشأت اثناء العمل الدولى خاصة بسبب مايعرف باسم المذهب الوظيفى وهو يسمح بما يسميه البعض باسم اللامساواة الوظيفية، حيث يجوز الا تتساوى الدول فى حقوقها فى ادارة المنظمة ومثال ذلك ألا يكون لها تمثيل متساو أو تصويت متعادل أو ماشابه ذلك، وقد جرى العمل على ذلك فى بعض المنظمات، كما أن الفقه الدولى لايعارض هذه اللامساواة الوظيفية طالما قبلتها ووافقت عليها الدول عند انضمامها للمنظمة، ولايرى الفقه فى ذلك تناقضا مع مبدأ المساواة القانونية استنادا الى ضرورتها لوجود مجتمع دولى مستقر والا كانت النتيجة اما امبراطورية عالمية أو فوضى عالمية.

راجع: المرجع السابق، ص ص ٤٨٠ – ٤٨٥.

(٧) Robert E. Riggs, US-UN, New York: Meredith Corporation, 1971, p. 2.

(٨) Oran R. Yound, The United Nations and Its Systems, in Leon Gordenker (ed.), The United Nations in International Politics, Princeton: Princeton University Press, 1971, p. 15.

(٩) Carlos P. Romulo, Crosscurrents in the UN, in E. Berkeley Tompkins, (ed.), The United Nations in perspective, california: stanfrd, Hoover institution Publications, 1972, p. 91.

(١٠) Ibid., p. 92.

(١١) Edward Mewhinney, The role of Law and the Peaceful Settlement of disputes, in Alvin Z. Rubinstein and George Ginsburgs (eds.), Soviet and American Politics.

(١٢) Ibid., p. 179.

(١٣) Ibid., p. 180.

(١٤) Carlos P. Ronulo, op. cit., p. 93.

(١٥) Oran R. Young, op. cit., p. 18.

(١٦) Ibid., p. 19.

(١٧) Mahdi Elmandjra, The UN system: An Analysis, London: Faber and Faber, 1973, p. 19.

(١٨) Ibid., p. 20.

(١٩) Department of Public information, Basic facts about the United Nations, New York: United Nations, 1992, pp. 93 : 97.

(٢٠) أنظر الملحق رقم «١».

(٢١) صندوق الامم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم ١٩٩٤ (خيارات ومسئوليات)، نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٤، ص ص ٥ – ٦.

(٢٢) د. رمزى زكى، محنة الديون وسياسات التحرير فى دول العالم الثالث، القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩١، ص ص ١٩ : ٢١.

(٢٣) للمزيد من المعلومات التفصيلية عن أعمال المؤتمرات أنظر

Gwyneth williams, Third world Political organizations, New Jersey: Humanities Press international, 1987, pp. 1 : 49.

(٢٤) Department of Public Informaton, op. cit., pp. 105 : 107.

(٢٥) Boutros Boutros Ghali, Building Peace and development 1994 (Annual report on the work of the U.N), New York: United Nations, 1994, p. 59.

(٢٦) Department of Public information, op. cit., pp. 101 - 102.

(٢٧) Boutros Boutros Ghali, Building peace and development 1994, op. cit., pp. 68 : 73.

(٢٨) Department of Public information, op. cit., pp. 120 - 121.

(٢٩) Ibid., pp. 181 - 182.

(٣٠) Boutros Boutros Ghali, Building peace and developmet 1994, op. cit., pp. 120 - 121.

(٣١) صندوق الأمم المتحدة للسكان، مصدر سابق، ص ص ١ : ٣.

(٣٢) Department of Public information, op. cit., pp 127 - 128.

(٣٣) د. خالد محمد فهمى، أبعاد إقتصادية لمشكلات البيئة العالمية، السياسة الدولية، عدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٠٦.

(٣٤) Department of Public information, op. cit., pp. 115 : 117.

(٣٥) د. حازم حسن جمعة، الأمم المتحدة والنظام الدولى لحماية البيئة، السياسة الدولية، عدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، ص ١٢٤.

(٣٦) صندوق الأمم المتحدة للسكان، مصدر سابق، ص ٧.

(٣٧) Boutros Boutros Ghali, Building Peace and development 1994, op. cit., pp. 85 : 87.

(٣٨) صندوق الامم المتحدة للسكان، مصدر سابق، ص ص ٢١ – ٢٢.

(٣٩) Department of Public information, op. cit., pp. 102 - 103.

(٤٠) Peter O. way & Karen A. Stanecki, The impact of HIV / AIDS on world Population, U.S dep. of Commerce and economics and Statistics administration, may 94, pp. 1 : 5.

(٤١) Department of Public information, op. cit., pp. 140 - 141.

(٤٢) Ibid., pp. 143 : 147.

(٤٣) Boutros Boutros Ghali, Building Peace and development 1994, op. cit., pp. 44 : 54.

(٤٤) د. نبيل العربى، تطوير الأمم المتحدة وأفاق المستقبل. فى حسن نافعة (محرر)، الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص ٢٨١.

(٤٥) Boutros Boutros Ghal, ways to improve the United Nations, International Herald Tribune, 17 - 8 - 95.

(٤٦) مروان اسكندر، مؤتمر كوبنهاجن ملهاة تبرئة للضمير العالمى، العالم اليوم، ٢٨ – ٣ – ١٩٩٥.

(٤٧) Gustave Speth (Administrator of UNDP), UNDP Press conference, washington, 1 - 6 - 94.

(٤٨) د. علاء غنام، أوهام النمو وقمة كوبنهاجن، العالم اليوم، ٢١ / ٣/ ١٩٩٥.

(٤٩) يحيى المصرى، مبادرات لمعالجة مشاكل الفقر، العالم اليوم، ٩ – ٣ – ١٩٩٥.

(٥٠) Mathew Paterson & Michael Grubb, The international Popitics of climate change, International Affairs, April 1992, pp. 297 - 298.

(٥١) د. بطرس بطرس غالى، نحو دور أقوى للأمم المتحدة، السياسة الدولية، عدد ١١١، يناير، ص ١٠.

(٥٢) د. مصطفى سلامة حسين، منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة: إحتمالات التغيير فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى. فى حسن نافعة (محرر)، الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص ص ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٥٣) Department of Public informaton, op. cit., pp. 31 : 33.

(٥٤) د. عبد الله الأشعل، عمليات حفظ السلام فى الأمم المتحدة، السياسة الدولية، عدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، ح ١٥٤.

(٥٥) Francois Jean, Doctors without Boundaries: NGO's and The Peace Keepers, The United Nations University magazine, Vol. 14, No. 3, June 1995, p. 7.

(٥٦) د. بطرس بطرس غالى، حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٤٧.

(٥٧) د. عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٥٨) المرجع السابق، ص ص ١٥٣ : ١٥٥.

(٥٩) د. بطرس بطرس غالى، ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الإحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، السياسة الدولية (ملحق خاص)، عدد ١٢٠، إبريل ١٩٩٥، ص ص ١٢ – ١٣.

(٦٠) Edward Mortiner, Inquivy into The U.N, financial Times, 11 - 1 - 95.

(٦١) Jose Alvarez, The Security Council and Peacemaking: Too little, Too late - or Too Much, Too Soon?, The united Nation University magazine, vol. 14, No. 3, June 1995, p. 5.

(٦٢) د. نبيل العربى، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

(٦٣) د. أمانى قنديل، حقوق الإنسان بين العهود الدولية والعمل الدولى المنظم، السياسة الدولية، عدد ، ص ٦٢.

(٦٤) المرجع السابق، ص ٦٦.

(٦٥) د. مصطفى كامل السيد، حقوق الإنسان فى المجتمع الدولى: قضايا نظرية، السياسة الدولية، عدد ، ص ٧٢.

(٦٦) عمرو الجويلى، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: تطور الأليات، السياسة الدولية، عدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤. ص ص ١٥٧، ١٥٨.

(٦٧) Boutros Boutros Ghali, Building Peace and development 1994, op. cit., pp. 134 : 137.

(٦٨) Department of Public information, op. cit., p. 177.

(٦٩) Boutros Boutros Ghali, Building Peace and development 1994, op. cit., pp. 138 - 139.

(٧٠) د. أمانى قنديل، مرجع سابق، ص ص ٦٨ – ٦٩.

(٧١) د. بطرس بطرس غالى، حقوق الإنسان بين التنمية والديمقراطية، مرجع سابق، ص ص ١٤٤ – ١٤٥.

(٧٢) أمير سالم (رئيس مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان)، حوار مع مجلة المجتمع المدنى، العدد ٢٠، أغسطس ١٩٩٣، ص ١٠.

(٧٣) د. أمانى قنديل، مرجع سابق، ص ٦٩.

(٧٤) د. مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص ٧٤ – ٧٥.

(٧٥) عمرو جويلى، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٧٦) Boutros Boutros Ghali, Building Peace and development 1994, op. cit., pp. 265 - 266.

(٧٧) Department of Public information, op. cit., p. 179.

(٧٨) Boutros Boutros Ghali, Building Peace and development 1994, op. cit., pp. 270 - 271.

(٧٩) François Jean, Doctors without Boundaries: NGO's and the peace. Keepers, op. cit., p. 7.

(٨٠) Sadako Ogata, when Soliders meet refugees: How to Keep and make the peace, The United Nations University magazine, Vol. 14, No. 3, June 1995, p. 6.

(٨١) Gustabe Speth (Administrator of UNDP), op. cit.

(٨٢) أشرف راضى، مجلس الأمن فى مزاد التوسع، العالم اليوم، ١٥/١٠/١٩٩٤.

(٨٣) د. حسن نافعة، الأمن الجماعى بين الواقع والاسطورة: قضايا للمناقشة فى: حسن نافعة (محرر)، الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص ص ٤٦ – ٤٧.

(٨٤) د. عطية حسين أفندى، الامم المتحدة وإعادة هيكلة أجهزتها، مجلة النيل، عدد ٥٦، يناير ١٩٩٤، ص ٢٦.

(٨٥) Ian Black, A chance for the world to start again, The Gurdian, 24 Sep. 1994.

(٨٦) د. عطية حسين أفندى، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٨٧) التحدى امام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

وقد حددت هذه اللجنة هدفا واحدا لاثانى له الا وهو مساعدة شعوب الجنوب وحكوماته على أن تكون اكثر فعالية فى التغلب على مشاكلها المتعددة، وفى تحقيق طموحها لتطوير افكارها بحرية وفى تحسين ظروف المعيشة لشعوبها والارتقاء بحياة الناس.

راجع فكر انشاء اللجنة وعملها واهدافها فى المرجع المذكور ص ص ١١ – ١١٣.

ملحق رقم «١»

المجلس الإقتصادى والاجتماعى ECOSOC

Economic and Social Council

تم تأسيس المجلس طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ليكون جهاز رئيسى مهمته التنسيق بشأن الانشطة الاجتماعية والإقتصادية التى تقوم بها الأمم المتحدة باجهزتها المختلفة وبرامجها ومنظماتها ذات العلاقة.

ويتكون المجلس من ٥٤ دولة غير محددة بحيث يتم إنتخاب ١٨ عضو كل سنة وبحيث تمتد العضوية ثلاثة سنوات.

وتعد أهم وظائف المجلس مايلى:

- بمثابة منتدى لمناقشة المسائل الإقتصادية والإجتماعية الدولية وتقديم التوصيات بشأن تلك المسائل الى الاعضاء أو الجمعية العامة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.
- إعداد الدراسات والتقارير وتقديم التوصيات للمسائل المتعلقة بامور الاقتصاد الدولى والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة.
- تشجيع إحترام ومراقبة أوضاع حقوق الانسان والحريات الاساسية للبشرية.
- يدعو للمؤتمرات الدولية ويقوم باعداد صيغ الاتفاقات للجمعية العامة بشأن الامور التى تدخل فى نطاق إختصاصه.
- إجراء المفاوضات بشأن إقامة علاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات الأخرى التى تدخل فى نطاق إختصاصه.
- تقديم الخدمات الى اعضاء الأمم المتحدة فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لطلبهم أو تبعاً لقرارات الجمعية العامة.
- التشاور مع المنظمات غير الحكومية فى الأمور المتعلقة بانشطة المجلس.

وللمجلس الاقتصادى والاجتماعى عدد من الاجهزة والكيانات التابعة له بشكل مباشر وهى:

- ستة لجان وظيفية
  - الاحصاء.
  - السكان.
  - التنمية الاجتماعية.
  - حقوق الانسان.
  - وضع المرأة.
  - المخدرات

•• خمسة لجان إقليمية

- اللجنة الإقتصادية لافريقيا (أديس ابابا)
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والباسفيك (بانكوك)
- اللجنة الاقتصادية لاوروبا (جنيف)
- اللجنة الاقتصادية لاوروبا (جنيف)
- اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والكاريبى (سنتياجو)
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (عُمَان)

•• ستة لجان دائمة

- لجنة التنسيق ووضع البرامج
- لجنة الموارد الطبيعية.
- لجنة المنظمات غير الحكومية.
- لجنة التفاوض مع الوكالات الحكومية.
- لجنة الشئون الانسانية.
- لجنة الشركات متعددة الجنسيات.

إضافة إلى عدد من اجهزة للخبراء المتخصصين فى مجالات مكافحة الجريمة وتخطيط التنمية والتعاون الدولى وأمور الضرائب ونقل المواد الخطرة.